



المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي

الانتخابات الرئاسية الفلسطينية

٩ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥



Final Report

**PALESTINIAN
PRESIDENTIAL
ELECTION**

January 9, 2005



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Final Report

**PALESTINIAN
PRESIDENTIAL
ELECTION**

January 9, 2005

التقرير النهائي

الانتخابات
الرئاسية
الفلسطينية

٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

2030 M Street NW
Washington DC
20036-3306
tel: +1(202)728 5500
fax: +1(202)728 5520
www.ndi.org

Abu Rumeleh Bld, Khalil Sakhakini St
P.O.Box 17311
Beit Hanina, Jerusalem
tel: +972(0)2 583 7447
+972(0)2583 7448
fax:+972(0) 2 583 7449
www.ndi-wbg.org

© حقوق الطبع محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٥. كافة الحقوق محفوظة. يمكن إعادة إنتاج و/أو ترجمة أي جزء من هذا التقرير لغايات غير تجارية شرط أن يتم الاعتراف باسم المعهد في المواد المرجعية وأن يتم إرسال أي نسخ عن أية ترجمة له.

نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة دولية لا تتوخى الربح المادي، وتسعى إلى توطيد الديمقراطية ونشرها حول العالم. يوفر المعهد الديمقراطي الوطني، مستعيناً بشبكة دولية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية للقادة المدنيين والسياسيين لدفع القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية إلى الأمام. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ديمقراطيين في كل مناطق العالم لأجل إنشاء منظمات سياسية ومدنية، وحماية الانتخابات، وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم.

تعتمد الديمقراطية على الهيئات التشريعية التي تمثل المواطنين وتشرف على الهيئة التنفيذية والسلطات القضائية التي تحمي سيادة القانون، والأحزاب السياسية العلنية والقابلة للمساءلة، والعمليات الانتخابية حيث يختار الناخبون ممثلهم في الحكومة بحرية. ولما كان المعهد الديمقراطي الوطني يشكل حافزاً للتطور الديمقراطي، فهو يدعم المؤسسات والعمليات التي تساهم في ازدهار الديمقراطية.

إنشاء المنظمات السياسية والمدنية

يساعد المعهد الديمقراطي الوطني في بناء مؤسسات راسخة على قاعدة واسعة وتتمتع بتنظيم جيد لتشكّل ثقافة مدنية قوية. فالديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين المطلعين وترتبط فيما بينهم وبين الدولة وتوفّر سبيل المشاركة في السياسة العامة.

حماية نزاهة الانتخابات

يشجّع المعهد الديمقراطي الوطني إقامة عمليات انتخابية شفافة وديمقراطية. فقد طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد الديمقراطي الوطني دراسة القوانين الانتخابية وتقديم النصح في كيفية التحسين. كما يوفر المعهد المساعدة الفنية للأحزاب السياسية والمجموعات المدنية للقيام بحملات تثقيف الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليات الانتخابية. إن المعهد الديمقراطي الوطني رائد على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن نظم بعثات دولية للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من البلدان، وساعد بالتالي على التأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

تعزيز الشفافية والمساءلة

يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات يوجهها رؤساء حكومات ومجالس نواب وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على النصح في مسائل تتعلق بالإجراءات التشريعية، وخدمات الناخبين، والتوازن بين العلاقات المدنية والعسكرية في المجتمع الديمقراطي. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل إنشاء هيئات تشريعية وحكومات محلية محترفة، وقابلة للمساءلة والشفافية وسريعة الاستجابة لمواطنيه.

٦	شكر وتقدير
٧	الملخص التنفيذي
١١	المقدمة
١٢	السياق السياسي
١٣	إطار العمل الانتخابي
١٦	الاستنتاجات والملاحظات
٢٦	التوصيات
٢٨	الملاحق
٢٨	أ البيان الأولي اللاحق الانتخابات
٣٧	ب بيان بعثة التقييم قبل الانتخابات
٤٣	ج البيان الصادر حول عملية تسجيل الناخبين في أيلول- تشرين الأول ٢٠٠٤
٤٨	د خريطة مراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية
٤٩	ه أعضاء بعثة ما قبل الانتخابات
٥٠	و أعضاء بعثة يوم الانتخابات

شكر وتقدير

ACKNOWLEDGMENTS

يود المعهد الديمقراطي الوطني أن يعرب عن تقديره لمركز كارتر وللرئيس جيمي كارتر لمشاركتهم في جهود المراقبة هذه، كما يود المعهد أن يشكر رئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلدت وحاكمة ولاية نيو جيرسي السابقة والمديرة الإدارية للوكالة الأميركية لحماية البيئة، السيدة كريستين تود ويتمان لقيامهما بقيادة بعثة المراقبة.

كما يعرب المعهد عن عرفانه للويس كابس، وغيفارينا دجوهان، وكمال حسين، وزلاتكو لاغونديجا، وجوان شاهين، الذين عملوا كأعضاء في مجموعة قيادة البعثة ويعرب كذلك عن امتنانه لكافة أعضاء بعثة المراقبة الذين ساهموا جميعهم في نجاح البعثة. وقد قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المشورة والتشجيع والدعم المالي للبرنامج.

الأهم من ذلك، يرغب الوفد في التعبير عن تقديره للعديد من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي لجنة الانتخابات وقادة الأحزاب السياسية والعاملين في يوم الانتخابات الذين سهّلوا عمل المراقبين الدوليين وللمحاورين، من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الذين اجتمعوا مع الوفد.

الملخص التنفيذي

بناء على دعوة وجهتها لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، قام المعهد الديمقراطي الوطني، بالشراكة مع مركز كارتر، بتنظيم بعثة دولية تضم ٧٦ عضواً لمتابعة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية المنعقدة في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥. وقد قاد البعثة الرئيس الأمريكي السابق، السيد جيمي كارتر، ورئيس الوزراء السويدي السابق السيد كارل بليدت والحاكمة السابقة لولاية نيو جيرسي، والمديرة الإدارية لهيئة حماية البيئة الأمريكية، السيدة كريستين تود ويطمان، كما تلقت البعثة دعماً من خلال منحة قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تشكّل بعثة المراقبة هذه جزءاً من جهود المعهد الشاملة لمراقبة العمليات الانتخابية الفلسطينية. وكجزء من برنامجه، فإنّ المعهد قام بالمراقبة على عملية تسجيل الناخبين التي تمّت مؤخراً وعلى الجولة الأولى من الانتخابات البلدية التي تمّت في الضفة الغربية في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤، وفي قطاع غزة في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥. وينوي المعهد مراقبة الجولات اللاحقة للانتخابات المحلية وكذلك الانتخابات التشريعية القادمة.

SUMMARY OF OBSERVATIONS ملخص الملاحظات

كانت الانتخابات التعبير الواضح عن الإرادة الديمقراطية للشعب الفلسطيني.

رغم ملاحظة عدد من المشاكل ونقاط القصور، إلا أن بعثة المراقبة وجدت أن الانتخابات الرئاسية كانت تعبيراً واضحاً عن الرغبة الديمقراطية للشعب الفلسطيني. فقد كان هناك توافق كبير على الانتخابات وقد تمّت إدارتها بنزاهة. وأتمّ يوم الانتخابات عموماً بالنظام والهدوء. وتشكّل تلك العملية، التي تمّ تنظيمها في خلال ٦٠ يوماً حسب القانون الأساسي الفلسطيني، وفي ظل ظروف صعبة بسبب الصراع الدائر والاحتلال، خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الديمقراطية الفلسطينية. وبدلاً من نجاح تنظيم هذه الانتخابات على إمكانية بداية عهد جديد في السياسة الفلسطينية وعلى تطور أسلوب حكم تمثيلي يتسم بالمساءلة.

شكلت تغيير القواعد في يوم الانتخابات، الذي حدث في ظل إكراه، مشكلة، وسبب ارتباكاً كما خلق مساحة للتلاعب الانتخابي.

لقد تميّزت الانتخابات الرئاسية بسلسلة من التغيرات طالت القواعد وتطبيقها، مما شكّل التباساً لدى الناخبين والمرشحين والمراقبين والمسؤولين الانتخابيين. إنّ التغيرات التي أدخلتها لجنة الانتخابات المركزية يوم الانتخاب على قواعد تأهل الناخبين، وعلى تطبيق قواعد التأهل وعلى ساعات الاقتراع، قد مكنت بالتأكيد بعض الفلسطينيين من الاقتراع، الذين بدون تلك التغيرات كانوا سيشعرون بخيبة الأمل بسبب عدم تمكّنهم من الاقتراع. ولكن التغيرات التي حدثت في الساعات الأخيرة تمّت بشكل لا يتسم بالشفافية وبدون أيّ تشاور ولم يتمّ نقلها بشكل محدّد وبطريقة آنية للجمهور، والمرشحين والمسؤولين الانتخابيين، ولم تؤدّ إلى ظهور الانطباع بحدوث ظلم وبإيجاد فرص لتزييف الاقتراع وأشكال أخرى من التلاعب الانتخابي فحسب، بل إلى احتمال حدوث هذه الأمور أيضاً.

إنّ القرار الذي اتخذته لجنة الانتخابات المركزية بخصوص تمديد ساعات الاقتراع، والتغير في شروط التأهيل، تمّ بالإكراه وتحت التهديد بالعنف الجسدي. بعد ستة أيام من الانتخابات، استقال ٤٦ من موظفي اللجنة مصرّحين بأنهم وقعوا تحت ضغوط لتمديد ساعات الاقتراع وتغيير إجراءات التصويت في يوم الانتخاب. صحيح أنّ قرار اللجنة لم يؤثر بشكل مادي على نتائج الانتخابات، إلا أنّ المسؤولين المغادرين طرحوها، وهم على حق، أنّ هذا التصرف أثر بشكل سلبي على العملية وعلى عمل اللجنة. ويأمل المعهد بأنّ هذا التصرف الذي قام به المسؤولون الانتخابيون سوف يمنع حدوث أي سوء تصرف من هذا النوع خلال الانتخابات التشريعية القادمة.

كان استخدام السجل المدني مُشكلاً؛ وكان سجل الناخبين (أو لوائح الشطب) الذي تمّ تجميعه مؤخراً سليماً وذا مصداقية.

قامت لجنة الانتخابات المركزية في شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٤ بإنشاء مراكز لتسجيل الناخبين في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة والقدس لإنشاء سجل جديد تماماً للناخبين. وقد جمع المعهد بعثة مراقبين قيّمت هذا العمل بأنّه ناجح باستثناء القدس الشرقية. وتمّ استكمال هذا العمل من خلال إعادة فتح مراكز التسجيل في تشرين الثاني. فبيّنت التقديرات أنّ نحو ٧١٪ من الناخبين المؤهلين قد سجلوا في هذه العملية وظهرت أسماءهم على قوائم الناخبين.

رغم نجاح عملية تسجيل الناخبين، قام المجلس التشريعي الفلسطيني بتعديل القانون الانتخابي في تشرين الثاني ٢٠٠٤ ليطلب من لجنة الانتخابات المركزية أن تسمح كذلك لأيّ ناخب مؤهل يظهر اسمه في السجل المدني بالتصويت. إنّ السجل المدني عبارة عن وثيقة يتمّ تجميعها لأغراض لا ترتبط بعملية التصويت. ويعرف عن هذا السجل أنّه غير دقيق وأنّه يحتوي على أسماء مئات الآلاف من الناس الذين توفوا أو هاجروا. وانسجاماً مع القانون، أنشأت لجنة الانتخابات المركزية نوعين من مراكز الاقتراع: نوع للمسجلين، وسُمّيت هذه المراكز مراكز اقتراع "عادية"، والثاني للذين تظهر أسماءهم في السجل المدني، سُمّيت مراكز اقتراع "خاصة". وقد تمّ إنشاء سبعين مركزاً خاصاً للاقتراع في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة، هذا بالإضافة إلى أكثر من ألف مركز اقتراع عاديّ.

ورغم أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يقر بمحاولة لجنة الانتخابات المركزية صياغة حلّ لمشكلة لم تتسبب هي بها، إلا أنّ وجود عدد قليل من مراكز الاقتراع الخاصة وضع وزراً كبيراً على الناخبين المسجلين في السجل المدني الذين كانوا يحاولون الإدلاء بأصواتهم. بغض النظر عن ذلك، فقد تبينت عدم قدرة السجل المدني على تشكيل قائمة ناخبين يمكن الاعتماد عليها. كما بيّنا أعلاه، لم يتمّ تجميع هذه الوثيقة لأغراض التصويت مما يعرّض نوعيتها للتساؤل وهي في نهاية المطاف لم تؤدّ إلى زيادة مشاركة الناخبين. حسب لجنة الانتخابات المركزية، فإنّ الإقبال النهائي من السجل المدني كان ١٢ بالمائة حتى مع تغير القواعد في اللحظات الأخيرة. وهذا يشكل نحو ٨٤,٠٠٠ صوت من أصل ٨٠٢,٠٧٧.

كانت الترتيبات الخاصة بالقدس غير ملائمة

أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية، حاولت السلطة الفلسطينية التوصل لاتفاق مع إسرائيل وحصلت على اتفاق بشأن تجديد تدابير التصويت في القدس الشرقية التي وُضعت خلال انتخابات عام ١٩٩٦. وهذه باختصار نصّت على أن يسمح بالاقتراع في خمسة مكاتب بريد إسرائيلية في القدس الشرقية. (ثم وافقت إسرائيل لاحقاً على إضافة مكتب بريد سادس).

في صبيحة اليوم الانتخابي، اتّضح بسرعة أنّ هذه التدابير لم تكن تسيّر على ما يرام. إذ تمّت إعادة الكثير من الناخبين المسجلين الذين قدموا إلى مراكز الاقتراع في مكاتب البريد للتصويت، لأنّ أسماءهم لم تكن تظهر على قوائم الناخبين الخاصة بهذا المركز. من الواضح أنّ هذا الأمر حدث جزئياً إما بسبب قصور في قوائم الناخبين التي أعطتها لجنة الانتخابات المركزية لمراكز الاقتراع، أو بسبب عيوب في توزيع القوائم من قبل السلطات الإسرائيلية.

لقد ظهرت هذه المشكلة لبعثة المعهد في بداية اليوم، وقد قام القائد المشترك للبعثة الرئيس جيمي كارتر بالاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين وطلب منهم تصحيح الوضع. في ساعات بعد الظهر الأولى، اتفقت السلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ومكتب البريد الإسرائيلي على السماح للناخبين الذين يحملون هوية صالحة والوثيقة التي تبين تسجيلهم كناخبين، بغض النظر عن وجود أسمائهم في قوائم الناخبين، بالاقتراع في مراكز الاقتراع في مكاتب البريد، تحت الإشراف الدولي.

خففت الإجراءات الجديدة من حدة التوتر في الكثير من مكاتب البريد ومكنت عددًا كبيرًا من الناخبين المؤهلين من الإدلاء بأصواتهم، لولا ذلك كانوا سيمنعون من التصويت في الساعات الأخيرة من بعد الظهر ومساء اليوم الانتخابي. للأسف، لم يتم إيصال هذا التدبير الجديد بشكل واضح أو كتابةً لمسؤولي مكاتب البريد الإسرائيلية لتنفيذه أو للمراقبين الدوليين، بمن فيهم التابعين لوفد المعهد الديمقراطي الوطني الذين كان من المتوقع منهم أن يقوموا بالإشراف على العملية الجديدة. كما لم يتم إخطار العامة أو المرشحين بالأمر في لحظة حدوثه. نتيجة لذلك، فُهمت هذه الاتفاقية بطرق مختلفة بين العاملين الانتخابيين وكذلك الدور المتوقع من المراقبين الدوليين خلال تلك العملية.

لقد أدت السلطات الإسرائيلية دوراً كبيراً إيجابياً في تسهيل هذه الانتخابات؛ حيث تم تسهيل حرية الحركة في اليوم الانتخابي.

لقد اتخذت السلطات الإسرائيلية عددًا من الخطوات المساعدة التي ساهمت بشكل مادي في مسار الانتخابات الرئاسية. وشملت هذه الخطوات:

- تسهيل عام للمرور على الحواجز ونقاط العبور في اليوم الانتخابي؛
- غياب التواجد الأمني الإسرائيلي الظاهر في مراكز الاقتراع وبخاصة في القدس الشرقية. وهذا يعتبر تحسناً كبيراً مقارنة مع الوضع عام ١٩٩٦.
- تأسيس مركز خاص في وزارة الشؤون الخارجية أبدى تجاوباً مع نقاط الاهتمام أو المخاوف التي طرحها المراقبون الدوليون ولجنة الانتخابات المركزية وغيرهم.
- التعاون في تسهيل حركة مواد لجنة الانتخابات المركزية وموظفي اللجنة في التحضير لليوم الانتخابي.

ولكن من الواضح أيضاً أن المشاكل والصعوبات التي اعترضت سير العملية الانتخابية برزت بسبب الظروف التي فرضتها الأسباب الأمنية. فيمكن لإسرائيل أن تساهم في نجاح الانتخابات البلدية والتشريعية القادمة من خلال توسيع تعاونها وتعميقه في عدد من المجالات وبشكل خاص من خلال زيادة حرية الحركة خلال فترة الحملات الانتخابية وتسهيل عملية الاقتراع في القدس الشرقية.



SUMMARY OF RECOMMENDATIONS ملخص التّوصيات

- ١ يجب أن تصبح آليات اتخاذ القرار التي تضعها لجنة الانتخابات المركزية رسمية، وعامة، وتتسم بالشفافية.
- ٢ يتوجب على المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين النظر في معاودة التفاوض لتسهيل عملية الاقتراع في القدس استعداداً للانتخابات التشريعية.
- ٣ يتوجب على المجلس التشريعي الفلسطيني أن يلغي استخدام السجل المدني كقائمة للناخبين في القانون الانتخابي؛ ويجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تعيد فتح باب التسجيل لاستكمال قوائم الناخبين استعداداً للانتخابات التشريعية.
- ٤ يجب توفير حرية حركة أكبر للمرشحين والناشطين الحزبيين والناخبين خلال فترة الحملات الانتخابية؛ كما يجب أن يتوفر للمسؤولين الانتخابيين حرية أكبر في الحركة قبل أن تبدأ الحملات بوقت كافٍ.
- ٥ تتطلّب معالجة قضايا تمويل الحملات واستخدام الموارد العامة في الحملات، قوانين أكثر تفصيلاً مع عقوبات قابلة للتنفيذ.
- ٦ يجب وضع ميثاق سلوك للأحزاب السياسيّة وتطبيقه، وذلك بغية تفادي تكرار الممارسة غير الملائمة للضغط على لجنة الانتخابات المركزية في اليوم الانتخابي في انتخابات قادمة.



بناء على دعوة من لجنة الانتخابات المركزية، قام المعهد الديمقراطي الوطني، بالشراكة مع مركز كارتر، بتنظيم بعثة مراقبة دولية تضم ٧٦ عضواً لمتابعة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٥. وقد قاد الوفد الرئيس الأمريكي السابق السيد جيمي كارتر، ورئيس الوزراء السويدي الأسبق السيد كارل بليدت وحاكمة ولاية نيوجيرسي السابقة والمديرة الإدارية الحالية للوكالة الأمريكية لحماية البيئة، السيدة كريستين تود وايمان. وقد تلقت البعثة منحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وضمّ الوفد أعضاء سابقين في الهيئات التشريعية، وسفراء، وأخصائيين في الانتخابات وحقوق الإنسان، وقادة مدنيين، وأخصائيين إقليمييين من ١٥ بلدًا في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية.

وقد كانت أهداف البعثة: الإعراب عن التزام المجتمع الدولي واهتمامه بدعم تطور مؤسسات ديمقراطية مستدامة تمكّن الفلسطينيين من اختيار قادتهم وممثلهم بحرية؛ وتزويد الفلسطينيين والمجتمع الدولي بتقييم حيادي ودقيق للعملية الانتخابية والبيئة السياسية المحيطة بها. وقد قام المعهد بإجراء التقييم على أساس المعايير الدولية في مراقبة الانتخابات والممارسات المقارنة للانتخابات الديمقراطية واحترام القانون الفلسطيني.

وتعتبر هذه البعثة جزءاً من جهود المعهد الديمقراطي الوطني الشاملة لمتابعة العمليات الانتخابية الفلسطينية. وكجزء من برنامجه هذا، راقب المعهد أيضاً عملية تسجيل الناخبين الأخيرة والجولة الأولى من الانتخابات المحلية التي جرت في الضفة الغربية في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤ وفي غزة في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥. كما يخطط المعهد لمراقبة الجولات اللاحقة للانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية.

لابد لأية عملية تقييم دقيقة وكاملة لأي انتخابات أن تأخذ بالحسبان كافة المناحي المؤثرة على العملية الانتخابية وكذلك السياق السياسي الذي تتم فيه. في الفترة الواقعة بين ١٣-٢٠ كانون الأول ٢٠٠٤، قام المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر بعمل تقييم للبيئة السياسية السابقة للانتخابات. وفي الفترة بين ٥-٨ كانون الثاني ٢٠٠٥، عقد أعضاء البعثة اجتماعات مع: المرشحين للرئاسة؛ ورئيس لجنة الانتخابات المركزية وممثلين عن اللجنة؛ وممثلين عن وسائل الإعلام الإخبارية؛ والقادة المدنيين؛ وممثلين عن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي؛ ومع مسؤولين حكوميين كبار في الحكومة الإسرائيلية، بمن في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية.

وقد تمّت تغذية هذا التقرير بالمعلومات من ملاحظات الوفد المراقب يوم الانتخابات وملاحظات فريق تقييم ما قبل الانتخابات. كما يركز على عمل المعهد الديمقراطي الوطني في مكتبه بالقدس وموظفيه الذين عملوا مع القادة السياسيين الفلسطينيين ومع السلطات الانتخابية بشكل منظم.

السياق السياسي

بعد وفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات^١ في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، تمّ تعيين موعد الانتخابات الرئاسية في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ وذلك بموجب القانون الفلسطيني^٢. وقد تولّى رئيس المجلس التشريعي السيد روجي فتّوح مهام الرئاسة خلال الفترة الانتقالية.

بدأت عملية الترشيح للرئاسة رسمياً في ٢٠ تشرين الثاني واستمرت ١٢ يوماً. قدّم عشرة مرشحين طلبات ناجحة للجنة الانتخابات المركزية قبل حلول الموعد النهائي للترشح وهم: مصطفى البرغوثي (مستقل)، وعبد الستار قاسم (مستقل)، ومحمود عباس (فتح)، وبسام الصالحي (حزب الشعب الفلسطيني)، وتيسير خالد (الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، وعبد الكريم شبير (مستقل)، وحسن خريشة (مستقل)، ومروان البرغوثي (مستقل)، وعبد الحليم الأشقر (مستقل)، والسيد بركة (مستقل).

وبسرعة برز عباس رئيس الوزراء السابق، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كمرشح متقدّم في السباق على الرئاسة. وبدأ المحللون السياسيون بالحدّث عن العودة إلى مفاوضات السلام وزيادة المساعدة المالية الدولية للسلطة الفلسطينية بعد انتخابات ديمقراطية لرئيس جديد.

أما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي فقد قاطعتا الانتخابات لأنهما لا تعترفان بمنصب الرئاسة الذي تمّ استحداثه بموجب اتفاقيات أوسلو التي ترفضانها.

سحب ثلاثة من المرشحين، بمن فيهم قائد فتح المعتقل مروان البرغوثي، ترشيحهم عند حلول الموعد النهائي لذلك في ١٧ كانون الأول. وتبقى سبعة مرشحين في السباق، وبدأت الحملة الانتخابية رسمياً في ٢٥ كانون الأول وانتهت في ٨ كانون الثاني، مع منع أي نشاطات للحملات في اليوم السابق للانتخابات وكذلك في اليوم الذي أجريت فيه. لقد أعاققت الفترة المقتضبة للحملات قدرة المرشحين الذين لا تتوفر لديهم قاعدة مؤيدين من التنافس بشكل ناجح. كما أن وضع السيد عباس كرئيس لمنظمة التحرير كان يعني أن تنقلاته-بما في ذلك عدداً من الزيارات المهمة مع زعماء دوليين-كانت تحظى بتغطية إعلامية في الأخبار أوسع من تنقلات غيره من المرشحين. مع ذلك، فإن القائمة النهائية للمرشحين للرئاسة عرضت على الفلسطينيين العديد من الخيارات المستدامة.

١ بالإضافة لكونه رئيساً للسلطة الفلسطينية فقد شغل منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح). محمود عباس (أبو مازن) الذي كان سابقاً أميناً عاماً لمنظمة التحرير، حل محل عرفات رئيساً لها. وتمّ تعيين فاروق القدومي قائداً لحركة فتح السياسية.

٢ حسب القانون الأساسي الفلسطيني يجب إجراء انتخابات خلال ستين يوماً بعد وفاة رئيس السلطة الفلسطينية القائم.

لقد خضع مسار الانتخابات في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ للقانون الأساسي ولقانون الانتخابات الفلسطيني (رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥) وتعديلاته (رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥) والتعديلات المضافة في كانون الأول (٢٠٠٤)، والمراسيم الرئاسية. بالإضافة إلى ذلك، قام السكان الفلسطينيون للقدس الشرقية بالاقتراع وفقاً للشروط المنصوص عليها في إعلان المبادئ الموقع عام ١٩٩٥، في الملحق الثاني، المادة السادسة، "تدابير الانتخابات في القدس" مع بعض التعديلات الطفيفة.

وحيث إن قانون الانتخابات لا ينص على تفاصيل كافية لإجراء الانتخابات، فقد كانت لجنة الانتخابات المركزية مهمة للغاية في تشكيل إطار العمل القانوني للانتخابات. وقد نظمت قرارات هذه اللجنة: عملية تسجيل الناخبين، وتقسيم مراكز الاقتراع على الدوائر، وإدارة سجلات السجل المدني، وإجراءات يوم الانتخابات، وإعداد جداول الفرز وإعلان النتائج، واعتماد المراقبين وإصدار مواد الاقتراع.

ولم تصدر قرارات اللجنة على أنها مراسيم قانونية. قبل وفاة الرئيس عرفات غير المتوقعة والإعلان عن وجوب إجراء انتخابات رئاسية، عكفت اللجنة على صياغة قوانين داخلية لمأسسة النظم الانتخابية الحساسة. مثلاً، قامت اللجنة بصياغة قوانين متعلقة بتسجيل الناخبين ولم يوقع عليها عرفات أبداً.

تأسست لجنة الانتخابات المركزية سنة ٢٠٠٢ كهيئة انتخابية جديدة ومستقلة وحصلت على تمويلها بشكل أساسي من المجتمع الدولي. وهيكلية اللجنة مركزية تحت إدارة تسعة مفوضين وهم: د. حنا ناصر، رئيس اللجنة؛^٣ ود. رامي الحمد لله، أمين السر؛ والسيد إسحاق مهنا، عضو؛ والسيد مازن سيسالم، عضو؛ والسيد علي السفاريني، عضو؛ والسيد شكري النشاشيبي، عضو؛ والسيدة إيمان ناصر الدين عضو؛ والسيدة لميس العلمي، عضو؛ والسيد إبراهيم السقا، عضو. وبصفته كمدير للانتخابات، قام السيد عمار الدويك بإدارة كافة الهيئات التابعة للجنة بما فيها مكتب الانتخابات المركزي.^٤

في خلال الفترة القصيرة التي توفرت للانتخابات، قامت لجنة الانتخابات المركزية بتدريب أكثر من ١٦,٠٠٠ مسؤول انتخابي ولجان الانتخابات الفرعية وعددها ١٦، ومختلف الفرق المساعدة. كما نظمت عملية طبع وتوزيع أوراق الاقتراع وغيرها من المواد إلى أكثر من ٢٨٠٠ مركز اقتراع وتولت كذلك جمعها ومتطلبات لوجستية أخرى.

٣ في البداية شغل د. علي الجرباوي موقعي أمين عام ومسؤول الانتخابات الرئيس. ولكن منذ استقالة الجرباوي في تشرين الأول ٢٠٠٤، تم توزيع المنصبين على شخصين. وعلى ما يبدو فإن الجرباوي استقال لأنه لم يكن راضياً عن تدخل الفاعلين السياسيين في شؤون لجنة الانتخابات المركزية.

٤ أنشأت لجنة الانتخابات مكتب الانتخابات المركزي كهيئة إدارية وتنفيذية تتولى إعداد الخطط الإدارية والتدابير اللوجستية اللازمة لتنفيذ كافة مراحل العملية الانتخابية.

٥ لقد كانت هناك مخاوف بشأن تأخر تعيين لجان الانتخابات الفرعية حتى ١ كانون الثاني وأن هذا من شأنه أن يصعب من تأديتها لمهامها مع حلول يوم الانتخابات. ولكن، تبين أن الوضع لم يكن كذلك.

بسبب المخاوف بشأن نوعية ومدى دقة السجل المدني الذي تمّ إعداده عند التحضير لانتخابات ١٩٩٦، قرّرت لجنة الانتخابات المركزية إنشاء قائمة ناخبين جديدة تماماً. في أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٤، قامت اللجنة بتنفيذ عملية تسجيل سليمة من الناحية الفنية، وقد راقبت بعثة المراقبة الدولية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني هذه العملية. فقد قامت اللجنة بإعادة فتح عملية التسجيل في ٢٤ تشرين الثاني لإدراج الناخبين الذين لم يسجلوا من قبل ويرغبون في التصويت في الانتخابات الرئاسية.

لم يكن هناك أي اتفاق رسمي بين إسرائيل والفلسطينيين بخصوص تسجيل سكان القدس خلال العملية التي تمّت في أيلول وتشرين الأول، وقامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق مراكز التسجيل في القدس الشرقية في خلال عشرة أيام مع بداية فترة الأسابيع الخمسة التي كان من المخطط أن تظل فيها مفتوحة. وبعد تعيين موعد الانتخابات الرئاسية، قامت اللجنة بحملة تسجيل من باب لباب في القدس الشرقية.

وقد سمح بالتسجيل بالتفويض أو الإبابة للفلسطينيين في السجون أو المعتقلات بما في ذلك المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وقد تمّ رفع قضية لدى المحكمة العليا الإسرائيلية في محاولة للسماح لهؤلاء السجناء بالتصويت في الانتخابات الرئاسية. وقد رفضت المحكمة الالتماس بحجة أنه لم يكن قابلاً للتنفيذ من الناحية الإدارية أن يتم تنظيم عملية الاقتراع مع حلول موعد الانتخابات.

وعلى الرغم من أن أكثر من ٧٠ بالمائة من الناخبين الفلسطينيين المؤهلين قد قاموا بالتسجيل للاقتراع، إلا أن المجلس التشريعي أصدر تعديلاً على قانون الانتخابات مطالباً لجنة الانتخابات المركزية بالسماح لأولئك الذين تظهر أسمائهم على السجل المدني بالتصويت، حتى وإن لم يكونوا قد سجلوا لدى لجنة الانتخابات المركزية. من الواضح أن اتخاذ هذا الإجراء كان هدفه السماح لأكثر عدد ممكن من الناخبين المؤهلين بالاقتراع. ويعتقد المراقبون السياسيون بأن هذا القرار قد صُمم ليخدم حزب فتح الحاكم الذي كان يحاول أن يزيد من إقبال الناخبين، الذي يعتبر مؤشراً هاماً على دعم فتح وعباس، خاصة في ظل مقاطعة حماس للانتخابات.

لقد تمّ تجميع السجل المدني لغايات ليست ذات صلة بالانتخابات ومن المعروف أنه لا يتسم بالدقة ويضم أسماء لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين ماتوا أو هاجروا. وقد تمّت إدارة هذا السجل مرّات من قبل السلطات الإسرائيلية ومرّات أخرى من قبل السلطات الفلسطينية. وقبل أن تتمكن لجنة الانتخابات المركزية من استخدامه، تمت ترجمة بعض المواد من العبرية إلى العربية. وما يزيد لأمر تعقيداً أن كل سلطة تستخدم أسماء مختلفة لنفس المواقع الجغرافية وكذلك بعض أسماء العلم.

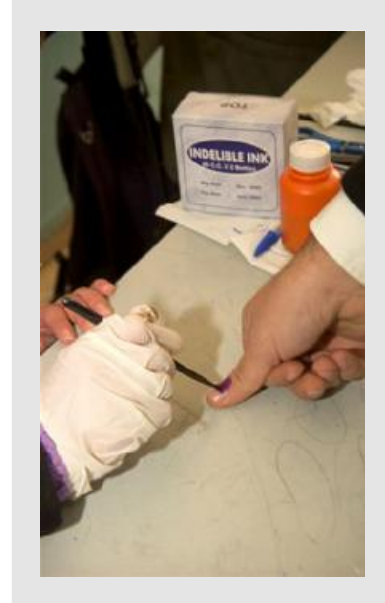
تماشياً مع القانون، أنشأت لجنة الانتخابات المركزية نوعين من مراكز الاقتراع، واحد للمسجلين، مراكز الاقتراع "العادية" والثاني للذين تظهر أسمائهم في السجل المدني، مراكز الاقتراع "الخاصة". وقد تحدّد أن نحو ٧٠٠,٠٠٠ اسم تظهر على السجل المدني ولم تكن في سجل اللجنة. تم تأسيس سبعين مركز اقتراع خاصاً في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أكثر من ألف مركز اقتراع عادي^٦. وقد توجه الناخبون المسجلون إلى المركز الذي سجلوا فيه للتصويت؛ أما الناخبين غير المسجلين فقد تمّ تعيين مراكز خاصة لهم حسب الترتيب الأبجدي للاسم الأول. أولئك الذين لم تكن أسمائهم تظهر على السجل المدني أو على قائمة الناخبين التي أعدتها لجنة الانتخابات المركزية لم يسمح لهم بالتصويت^٧. رغم أن لجنة الانتخابات المركزية بذلت جهداً للتأكد من أن أسماء الناخبين قد ظهرت على قائمة واحدة فقط - إما على سجل الناخبين أو على السجل المدني - بحيث قامت بوضع علامة بحبر خاص لا يخفي على كل ناخب بعد أن يقوم بالتصويت لمنع عملية التصويت المزدوج.

٦ لقد كانت هناك مخاوف قبل الانتخابات بأن مراكز الاقتراع الخاصة ستعج بالناخبين إذا ما كان الإقبال عليها شديداً بسبب العدد الكبير للناخبين الذي كان من المفروض على هذه المراكز أن تخدمه نحو ١٣٢٨ ناخباً في كل مركز مقارنة مع ٤٣٨ ناخباً في مراكز الاقتراع العادية. ولكن كان معدل الإقبال ١٢ بالمائة فقط في مراكز الاقتراع الخاصة في يوم الانتخابات.

٧ حدث تغيير في اللحظة الأخيرة في يوم الانتخابات سمح بموجبه لأي ناخب مؤهل يحمل بطاقة هوية فلسطينية التصويت في أي مركز خاص. انظر الصفحات ١٦-٩١ (من النسخة الإنجليزية)

لهذه الانتخابات اتفقت السلطات الفلسطينية والإسرائيلية على العودة إلى شروط الاتفاق الذي توصلنا إليه في انتخابات عام ١٩٩٦ الفلسطينية. وبموجب هذا الاتفاق فإن ٥٣٦٧ ناخبا كانوا مؤهلين للاقتراع في خمسة مكاتب بريد في القدس الشرقية. في الانتخابات الرئاسية المنعقدة في ٢٠٠٥، سمح للفلسطينيين بالتصويت في مكتب بريد إضافي مما رفع العدد إلى ستة. قدرت لجنة الانتخابات المركزية أن نحو ٩٠,٠٠٠ من مواطني القدس الشرقية طلب منهم السفر خارج المدينة للإدلاء بأصواتهم في ١٢ مركز اقتراع في الضواحي البعيدة. وربما تكون هذه الإجراءات قد قللت من الإقبال على التصويت في القدس الشرقية.

وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن الاقتراع في مكاتب البريد هو نوع من التصويت الغيبي؛ أما السلطات الفلسطينية فقد اعتبرته تصويتاً في مراكز اقتراع، حدث أنها تواجدت في مكاتب البريد. وقد أشرف على عملية الاقتراع عمال البريد الإسرائيليون، والكثير منهم فلسطينيون، ولكن لم يسمح لأي من مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية التواجد في المواقع. وقد شملت الاتفاقية مع إسرائيل أجر لقاء تأجير المكان. وتم وضع أوراق الاقتراع في "حاويات" تشبه صناديق البريد بدلا من صناديق الاقتراع المعتادة. وقد تم نقل أوراق الاقتراع في عربات البريد الإسرائيلية إلى مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية التي قامت بفرز الأصوات حينها. تولت السلطات الإسرائيلية مسؤولية ضبط الأمن في مكاتب البريد خلال عملية الاقتراع.



الاستنتاجات والملاحظات

لقد كانت هذه الانتخابات تعبيراً واضحاً عن الرغبة الديمقراطية للشعب الفلسطيني .

كما أشرنا في البيان الأولي للمعهد الديمقراطي الوطني، فإن الانتخابات الرئاسية المنعقدة في ٩ كانون الثاني كانت إنجازاً عظيماً. فقد كانت المنافسة فيها حيوية وتمت إدارتها بنزاهة. واتسم يوم الانتخابات عموماً بالنظام والهدوء. إن العملية التي تم تنظيمها خلال ستين يوماً بموجب القانون الأساسي الفلسطيني، وفي ظل ظروف صعبة بسبب الصراع الدائر واستمرار الاحتلال، تعتبر خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الديمقراطية الفلسطينية. ويظهر نجاح تنظيم هذه الانتخابات إمكانية بداية عهد جديد في السياسة الفلسطينية وتطور أسلوب حكم تمثيلي ومسؤول.

وقد أثبت المكتب التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية مهنيته وبراعته الفنية. بشكل عام، نظمت اللجنة ونفذت انتخابات وطنية تماشت مع المعايير الدولية. وقد تم تدريب العاملين على الانتخابات بشكل جيد وكانوا قادرين على تأدية مسؤولياتهم بشكل مطرد ونزيه. وقد علّق الكثير من المراقبين على أنّ العاملين على الانتخابات قد أعربوا عن درجة عالية من الاعتزاز والحماس بأهمية ونوعية عملهم.

في هذه الانتخابات، تمكّن معظم الناخبين الفلسطينيين المؤهلين الراغبين في التصويت من القيام بذلك.^٨ في واقع الأمر لقد عبّر مئات الآلاف من الفلسطينيين عن فخرهم وتفانهم وإحساسهم القوي بالمسؤولية المدنية بينما كانوا يتنقلون لمراكز الاقتراع عبر كافة المناطق وينتظرون في الطابور للإدلاء بصوتهم. في الكثير من التجمعات، كانت هذه الانتخابات بمثابة احتفال. توجهت العائلات للتصويت وعادة ما ظلت طوال اليوم متجمعة خارج مراكز الاقتراع. وقد ساعد مناخ ذلك اليوم الذي مر عموماً بدون حوادث مما ساهم في عكس مدى عمق رغبة الفلسطينيين في الانطلاق على المسار الديمقراطي.

وقد لاحظ مراقبو المعهد وسعدوا بحجم المشاركة الكبيرة من المراقبين المحليين غير الحزبيين ووكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع. ويؤدي المراقبون دوراً هاماً في أية عملية انتخابية ديمقراطية.

إنّ الدور الحيوي الذي لعبته النساء في هذه الانتخابات جدير بالثناء أيضاً. فقد نشطت النساء وبرزن كناخبات وكناشطات سياسيات وتولين مسؤولية حاسمة كمسؤولات انتخابيات. وقد وجد المراقبون أنّ المسؤولات النساء تواجدن في المحطات التي زاروها كافة.

كانت هناك بعض المشاكل الإجرائية في مراكز الاقتراع خاصة في ما يتعلق بالاقتراع مع مساعدة. وقد بلغ المراقبون عن عدم تكافؤ عدد الناخبين الكبير الطالبين للمساعدة بسبب أميئتهم. إنّ تنظيم وإدارة القائمين على مساعدة هؤلاء الناخبين-لتفادي "تأثير" ممثلي بعض المرشحين-كان عشوائياً واختلف من محطة لأخرى. وقد دوّن بعض المسؤولين أسماء المساعدين لتنظيم عدد الناس

الذين يمكنهم مساعدتهم، في حين اكتفى غيرهم بتذكرهم عقلياً، بحسب قولهم. وكانت هناك تقارير أيضاً عن أن مؤيدي بعض المرشحين قاموا بنشاطات حملات في مراكز ومحطات الاقتراع.

بالرغم من تلك المشاكل، فإن نتائج الانتخابات وصفت، ليس فقط من قبل المعهد بل أيضاً من قبل كافة المراقبين الدوليين والمحليين، بأنها تعبير واضح عن الرغبة الديمقراطية لدى الشعب الفلسطيني. ويجب أن يثق الناخبون بنتائج الانتخابات.

شكّل تغيير القواعد في يوم الانتخابات، الذي حدث في ظل إكراه، مشكلة، وسبب ارتباكاً كما خلق مساحة للتلاعب الانتخابي.

إن الانتخابات الرئاسية المنعقدة في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ قد تأثرت بعدد من التغييرات طالت القوانين وتطبيقها، مما أصبح يحد ذاته مصدراً للارتباك لدى الناخبين والمرشحين والمراقبين ومسؤولي الانتخابات.

كما ذكر تقرير المعهد الأولي، فإن التغييرات التي أقرتها لجنة الانتخابات المركزية على قواعد التأهل وتطبيق قواعد التأهل وعلى ساعات الاقتراع قد مكّنت بعض الفلسطينيين من الاقتراع والذين لولا ذلك كانوا سيشعرون بالإحباط جراء عدم ممارستهم لهذا الأمر. ولكن التغييرات التي حدثت في الساعات الأخيرة تمّت بشكل لا يتسم بالشفافية وبدون أيّ تشاور ولم يتمّ نقلها بشكل محدد وبطريقة آنية للجمهور، والمرشحين والمسؤولين الانتخابيين؛ ولم تؤدّ إلى ظهور الانطباع بحدوث ظلم وبإيجاد فرص لتزييف الاقتراع وأشكال أخرى من التلاعب الانتخابي فحسب، بل إلى احتمال حدوث هذه الأمور أيضاً.

CHANGES IN REQUIREMENTS FOR VOTING

التغيرات في شروط الاقتراع

إن أهم قواعد الانتخابات التي غيرتها لجنة الانتخابات المركزية في يوم الانتخابات تمّت لتسمح للفلسطينيين الذين لم تظهر أسماءهم على قائمة الناخبين المسجلين، أو على السجل المدني، أن يقوموا بالتصويت بمجرد عرض بطاقة هوية فلسطينية أو مقدسية سارية. في تشرين الثاني ٢٠٠٤، أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تشريعاً يطلب من لجنة الانتخابات المركزية استخدام السجل المدني واعتباره قائمة صحيحة للناخبين في يوم الانتخابات، هذا بالإضافة لسجل الناخبين الجديد الذي قامت اللجنة بتجميعه خلال عملية تسجيل الناخبين التي تمّت قبل شهر من صدور هذا التشريع.

في بداية اليوم الانتخابي، ظهرت مشاكل في السجل المدني. فقد اشتكى الكثير من الناخبين أنهم لم يستطيعوا إيجاد أسمائهم على القائمة. واشتكى آخرون من أنهم لم يتمكنوا من إيجاد المركز الخاص الصحيح، أو لأنّ التعيينات تمت حسب الاسم الأول مما دفع أفراد العائلة نفسها إلى السفر على مراكز اقتراع مختلفة وهذا سبب ارتباكاً. وتشير لجنة الانتخابات إلى أنها تلقت نحو ١٥,٠٠٠ مكالمة في المراكز التي تسعى لحلّ المشاكل يوم الانتخابات، بالإضافة للاتصالات المباشرة مع طاقم الموظفين والمسؤولين في اللجنة.

في منتصف نهار اليوم الانتخابي، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنّ الناخبين الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية أو مقدسية سارية بإمكانهم التصويت في أي من مراكز الاقتراع الخاصة سواء كانت أسماءهم موجودة أو غير موجودة في أي من السجل المدني أو سجل الناخبين. كما أعلن عن تمديد فترة الاقتراع لساعتين إضافيتين. وقد أوضح مسؤولو اللجنة في ذلك الوقت وفي بيانات لاحقة أنّ هذه التغييرات تمّت للملاءمة للناخبين الذين لم يسمح لهم بالتصويت بسبب الالتباس المحيط باستخدام السجل المدني وتوزيع الناخبين على مراكز الاقتراع الخاصة وكذلك لتمكين عناصر القوى الأمنية، الذين كانوا يؤدون عملهم بعيداً عن أماكن إقامتهم، من القيام بالتصويت.

ليس من الواضح ما إذا كانت لدى مسؤولي لجنة الانتخابات الصلاحية القانونية لاتخاذ مثل هذا القرار الإجرائي إذ يشترط قانون الانتخابات على الناخبين المؤهلين أن يكونوا مسجلين في القائمة. تنص المادة ٧٣ من القانون على: "يمكن تحديد الناخب من خلال بطاقة التسجيل الانتخابي... أو بطاقة الهوية، أو أية وثيقة أخرى يتم قبولها لهذه الغاية... شرط أن يكون قد تم إدخال الناخب على سجل الناخبين." كذلك فإن هذا القرار المفاجئ بتوسيع سجل الناخبين في يوم الانتخابات قد تمّ بدون التشاور مع المرشحين - أو بالتأكيد ليس معهم جميعاً. كما لم يتم نقله بوضوح لهم، أو للعامة، أو حتى في بعض الأحوال لمسؤولين انتخابيين كان يفترض بهم أن ينفذوا هذا التغيير في القانون.

رغم اللجوء إلى وضع حبر لا يزول على إبهام المقترعين لتفادي ازدواج التصويت، إلا أن هناك ما يشير على أن بعض الناس قد استغلوا تغيير القواعد للتصويت أكثر من مرة. إضافة إلى أن عدداً من المراقبين قد شهد هذا الانتهاك، أشارت لجنة الانتخابات المركزية في تقرير صادر في ٢٦ شباط ٢٠٠٥ أنه تمّ تحديد ٥٠٤ حالة من التصويت المزدوج و٨٥ حالة من تصويت أفراد يقل سنهم عن السن القانونية، كلهم استغلوا السجل المدني. وقد تمّ تبليغ الحاكم العام بهذه الأسماء لإمكانية ملاحقتهم واتهامهم.

إن الجهود التي بذلتها لجنة الانتخابات المركزية للسماح لعناصر القوى الأمنية بالتصويت لم تكن ناجحة. وتدعي اللجنة أنها طلبت أسماء موظفي الأمن الذين كانوا بعيدين عن أماكن سكنهم مسبقاً، حتى يمكن تحويل هذه المعلومات إلى الدوائر التي يعملون فيها وبهذا يتمكنون من التصويت في تلك الدوائر الانتخابية. ويبدو أن اللجنة تلقت هذه القائمة قبل يومين فقط من موعد إجراء الانتخابات مما جعل من غير الممكن فنياً أن تقوم بعمل التغييرات.

في مراكز الاقتراع الخاصة في أريحا ورام الله، شاهد المراقبون باصات مليئة بموظفي الأمن يتم نقلهم للتصويت بموجب القواعد الجديدة. ويعمل هؤلاء الموظفون الأمنيون لدى السلطة الفلسطينية ولهذا من المحتمل أن يكونوا مؤيدين لمرشح فتح، محمود عباس. على أية حال، من الواضح أن موقف فتح كان أفضل من غيرها من الفصائل للتعامل مع تغيير القواعد.

EXTENSION OF VOTING HOURS

تمديد ساعات الاقتراع

في منتصف النهار، وقبل أن يحلّ موعد إغلاق مراكز الاقتراع بوقت طويل، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية تغيير ساعات الاقتراع مدّدة إياها في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة والقدس بحيث تغلق مراكز الاقتراع في الساعة التاسعة مساءً بدلاً من السابعة مساءً. مرة أخرى تمّ هذا التغيير بدون تشاور عام وبدون الإخطار به بشكل ملائم.

عادة ما يتمّ اتخاذ قرارات بتمديد ساعات الاقتراع عندما يكون الإقبال عالياً ويكون هناك مخاوف من فقدان بعض الناخبين لحقهم في التصويت إذا لم تظل مراكز الاقتراع مفتوحة لفترات أطول لتستوعبهم جميعهم. ولكن في الساعة الواحدة ظهراً في اليوم الانتخابي، لم يتخط الإقبال في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة ٣٠ بالمائة. ولم يكن هناك ما يشير على أن الطلب على الاقتراع كان مرتفعاً بشكل غير عادي أو غير متوقع.

نظراً لأنه كانت هناك مخاوف معلنة نيابة عن واحدة من الفصائل المتنافسة في الانتخابات، فتح، حول مستوى إقبال الناخبين ومشاركتهم، فقد ظهرت مخاوف مفهومة كلياً لدى المرشحين الآخرين والمراقبين المحليين والدوليين من أن التغيير قد تمّ لأسباب حزبية. في الواقع تشير بعض الروايات إلى أن فتح وحدها كانت في موقف يمكنها من التعبئة واستغلال تمديد ساعات الاقتراع. في نهاية المطاف، على أية حال، لم تظهر معدلات كبيرة من الأصوات الإضافية نتيجة لتغيير القواعد.

والأمر الأكثر خطورة هو أنّ تلك القرارات التي اتخذها مسؤولو لجنة الانتخابات المركزية، بخصوص تمديد ساعات الاقتراع والتغيير في شروط التأهيل، تمّت تحت الضغط والتهديد باستخدام العنف الجسدي. بعد ستة أيام من انعقاد الانتخابات، قدّم ٤٦ من أعضاء اللجنة استقالتهم مشيرين إلى أنّهم تعرضوا لضغوط لتمديد ساعات الاقتراع وتعديل إجراءات التصويت في يوم الانتخابات.

عندما أصدر المعهد الديمقراطي الوطني البيان الأولي، في ١٠ كانون الثاني، لم يتمكّن من تأكيد الادّعاءات المتعلقة بممارسة الضغط. ولكن البعثة أوردت بأن "المخاوف قد أثّرت بشأن توقيت هذه القرارات والحاجة لها." وقد سنحت للمعهد منذ ذلك الوقت الفرصة لإجراء مقابلات مع عدد من الأطراف المعنية. وقد أعرب عدد من مسؤولي اللجنة وأعضاء كبار من طاقمها الإداري خلال تلك المقابلات عن تعرضهم للضغط لتنفيذ هذه التغييرات من قبل مؤيدي حملة عباس. وقد أشار المنافسون السياسيون في الحملة والمراقبون السياسيون أنّ هذه التغييرات التي تمّت في اللحظة الأخيرة قد ظهرت بسبب الرغبة ضمن حملة عباس في زيادة معدل المشاركة.

لقد سبّب استخدام السجل المدني بعض المشاكل؛ خاصة وإنّ سجل الناخبين الذي تمّ تجميعه حديثاً كان موثقاً به وسليماً.

قامت لجنة الانتخابات المركزية في أيلول وتشيرين الأول بإنشاء مراكز لتسجيل الناخبين في كافة أرجاء الضفة الغربية وغزة والقدس وذلك بهدف إنشاء سجل ناخبين جديد تماماً. وقد أعدّ المعهد بعثة مراقبين أفرت بنجاح هذه العملية باستثناء منطقة القدس الشرقية. (مرفق طيه بيان بعثة المراقبين التابعة للمعهد). وقد تمّت تكملة هذه الجهود من خلال إعادة فتح مراكز التسجيل في تشيرين الثاني. وأشارت التقديرات إلى أنّ نحو ٧١ بالمائة من الناخبين المؤهلين قد سجّلوا خلال تلك العملية وكانت أسماؤهم واردة في السجل.

رغم الجدل الحامي الوطيس في الكثير من المقاطعات أو الدوائر حول أفضل وسيلة لتجميع قائمة الناخبين، إلا أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يرى بأن الطريقة التي اختارتها لجنة الانتخابات المركزية كانت سليمة وأتسمت بكلّ الصفات لانتاج عملية عادلة ونزيهة. كذلك فإنّ أسلوب استخدام سجل الناخبين بدلا من السجل المدني سمح لمجموعة كبيرة من الناخبين المؤهلين بالمشاركة في النظام، حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يحملون بطاقات هوية فلسطينية. في الواقع، فإنّ ما ظهر في مراكز الاقتراع العادية التي استخدمت فيها القوائم الانتخابية في يوم الانتخابات يبيّن بأن هذا التقييم كان صحيحاً. فقد سارت عملية الاقتراع في هذه المراكز العادية التي استخدمت سجل الناخبين على خير ما يرام.

رغم نجاح عملية تسجيل الناخبين، قام المجلس التشريعي الفلسطيني بتعديل القانون الانتخابي في تشيرين الثاني ٢٠٠٤ طالباً من لجنة الانتخابات المركزية أن تسمح لأيّ ناخب مسجل يرد اسمه في السجل المدني أن يقوم بالتصويت كذلك. وقد قاومت لجنة الانتخابات المركزية هذا التعديل على القانون، ولكن عندما تمّ إصداره لم يعد أمامها خيار سوى تنفيذه. وقد قامت بتنفيذه من خلال تحديد نحو ٧٠٠,٠٠٠ اسم يظهرون في السجل المدني ولكنهم غير مسجلين في السجل الانتخابي، وأنشأت بهذا قائمة ناخبين خاصة. كما أعلنت أنها ستنشئ ٧٠ مركز اقتراع خاصاً يمكن لهؤلاء الناس الواردين أسماؤهم في القائمة الجديدة أن يمارسوا حقهم في التصويت فيها، هذا بالإضافة لنحو ألف مركز اقتراع عادي للمسجلين في السجل الانتخابي.

يقرّ المعهد بمحاولات اللجنة إيجاد حلّ لمشكلة لم تكن هي السبب فيها. ولكن وضع عدد صغير من مراكز الاقتراع الخاصة كان له أثر خلق مجموعتين من الناخبين المؤهلين. أولئك الذين يقترعون في مراكز الاقتراع الخاصة، ألقى عليهم عائق إضافي بالتنقل للتصويت. وهذا بالطبع مقلق بشكل خاص بسبب صعوبات الحركة والتنقل في المناطق.

١٠ هناك نسبة غير معروفة من جمهور الناخبين الفلسطينيين الذين لا يحملون أية بطاقة هوية رسمية صادرة عن هيئة حكومية. وقد استوعبت لجنة الانتخابات المركزية هؤلاء الناخبين من خلال تمكينهم من إثبات مكان إقامتهم وثلاثة شهود حتى يتمكنوا من التسجيل.

كذلك فإن إدراج السجل المدني كجزء من سجل الناخبين النهائي كان مثيراً للشكوك لأن قانون الانتخابات يشترط أن تخضع القائمة النهائية لعملية عرض وطن. "لم يتم عرض السجل المدني إطلاقاً على الجمهور لهذا الغرض ولربما كان ذلك بسبب إدخال هذا التعديل على القانون في موعد قريب جداً من تاريخ الانتخابات مما لم يسمح بتطبيق هذا الإجراء.

بغض النظر عن ذلك، فقد تبين أن السجل المدني لا يشكل قائمة موثوق بها للناخبين. فكما بيّنا أعلاه، لم يتمّ تجميع هذه الوثيقة لأغراض الاقتراع، مما يضر بنوعيتها وفي نهاية المطاف فهي لم تزد نسبة المشاركة في الاقتراع بشكل كبير. وحسب بيانات لجنة الانتخابات المركزية، فإن الإقبال النهائي من السجل المدني كان ١٢ بالمائة حتى مع التغييرات التي حدثت في اللحظات الأخيرة. وهذا يضم نحو ٨٤,٠٠٠ ناخب من أصل ٨٠٢,٠٧٧ مقترعاً.

لم تكن التدابير الخاصة بالقدس مناسبة.

A CHALLENGING
ENVIRONMENT

بيئة مفعمة بالتحديات

من التشوّهات المتأصلة في إجراء انتخابات في ظل الوضع السياسي والأمني الراهن، لم يكن هناك ما هو أصعب من حالة القدس الشرقية حيث يعيش نحو ١٢٠ ألف ناخب أو ما يقارب ٧-٩ بالمائة من إجمالي الناخبين المؤهلين. للأسف، نتيجة لذلك لم يكن هناك أي مكان آخر حرم فيه الناخبون المؤهلون من ممارسة حقهم في الاقتراع أكثر مما حدث في القدس الشرقية.

كما ذكرنا سابقاً، فقد فتحت لجنة الانتخابات المركزية مراكز تسجيل ضمن الحدود البلدية الإسرائيلية للقدس كجزء من جهود التسجيل التي باشرت في أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٤. ولكن هذه المراكز خضعت لرقابة صارمة من قبل السلطات الإسرائيلية منذ افتتاحها وحتى إغلاقها بعد عشرة أيام رغم أنه كان منخططاً الإبقاء عليها لمدة خمسة أسابيع. وبعد الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني، حاولت لجنة الانتخابات المركزية تكملة سجل الناخبين الخاص بالقدس الشرقية من خلال الطواف من باب لباب. ولكن مع كل هذه الجهود، فإن عدد المقدسيين الذين سجلوا للانتخاب كان منخفضاً بشكل كبير.

كذلك، أعرب أهالي القدس الشرقية مراراً عن مخاوفهم من التسجيل للانتخاب أو من القيام بالاقتراع لأن هذا قد يضرّ بحقوقهم كحاملين لبطاقات هوية مقدسية أصدرتها إسرائيل والتي تلزمهم لتأدية عملهم وللسكن في القدس. وأعرب البعض عن قلقه من أن التسجيل قد يستغل من قبل السلطات الإسرائيلية لوقف التأمين الصحي ومزايا التقاعد المستحقة لهم. وقد يرجع هذا إلى إرث التهديد الذي أوجده بعض المجموعات السياسية الإسرائيلية خلال انتخابات ١٩٩٦. فقد أشار المسؤولون الإسرائيليون إلى تصريحات أطلقت لطمأنة الناخبين الفلسطينيين بشأن المزايا وطاقات الهوية، ولكن أنكر معظم الفلسطينيين معرفتهم بمثل هذه التصريحات.

بالإضافة إلى ذلك، واجه المرشحون والعاملون في حملاتهم قيوداً أعاقت نشاطاتهم في القدس. فقد تمّ إنشاء نظام يسمح للمرشحين بالتقدم لطلبات للحصول على تصاريح لدخول القدس وتنفيذ نشاطاتهم الانتخابية فيها. ولكن لم يتم منح أي تصريح صريح من هذا النوع لأي من المرشحين؛ لقد سمح لهم بتصاريح تنقل عبر القدس في طريقهم إلى غزّة، مثلاً. واجه الدكتور مصطفى البرغوثي والدكتور بسام الصالحي كلاهما صعوبات في محاولتهما القيام بحملتهما في القدس.

وقد دعا المعهد الديمقراطي الوطني المرشحين للرئاسة لمخاطبة بعثة مراقبيه في الأيام التي سبقت الانتخابات. وتمكّن المعهد من تأمين تصاريح دخول إلى القدس لهم حيث انعقد الاجتماع، ولكن كانت هذه التصاريح سارية فقط لمدة أربع ساعات. وقد رافقت الشرطة الإسرائيلية اثنين من المرشحين إلى خارج القدس، وهما: الدكتور مصطفى البرغوثي والدكتور بسام الصالحي، وذلك فور مخاطبتهما للبعثة.

١١ تنص المادتان ١٦ و١٧ من قانون الانتخابات على أن السجل الانتخابي "سيتم عرضه علناً لأغراض التدقيق" حتى يتمكن الجمهور من الطعن في بياناته "التي تظهر بشكل غير صحيح" وكذلك في عمليات "الإدراج أو الإهمال الخاطئة" للأفراد قبل الانتهاء من عملية التسجيل.

١٢ هذه مدة أقل من الفترة التي تمنح في العادة. فمعظم التصاريح تكون سارية على الأقل طوال ساعات النهار.

استعداداً للانتخابات الرئاسية في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥، حاولت السلطة الفلسطينية الاتفاق مع إسرائيل بشأن تجديد تنفيذ التدابير الخاصة بالتصويت في القدس الشرقية التي وُضعت من أجل انتخابات ١٩٩٦، وتوصلت إلى ذلك. وكانت هذه باختصار تنصّ على أن يسمح بالتصويت في خمسة مكاتب بريد إسرائيلية في القدس الشرقية. (ومن ثم وافقت إسرائيل على إضافة مكتب بريد سادس).

ولن تتم إدارة عملية التصويت من قبل مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية، بل سيتولاها الناطقون بالعربية العاملون في جهاز البريد الإسرائيلي. وسيتمّ وضع علامة أمام أسماء الناخبين على قائمة الناخبين حسب الطريقة المعتادة وسيتمّ تعليم الإيهام بالخبير كما يحدث في المناطق الأخرى. ولكن لن يتم وضع أوراق اقتراعهم في صناديق الاقتراع بل في "حاويات" خاصة صممت لتشبه صناديق البريد. ولن يتم عدّ أوراق الاقتراع في المركز نفسه بل سيتم نقلها في نهاية العملية إلى مسؤولين في لجنة الانتخابات المركزية خارج الحدود البلدية للقدس حتى يقوموا بعملية العدّ والفرز.

ومن الواضح أن العدد الإجمالي للناخبين الذين سيسمح لهم بالتصويت في مكاتب البريد الإسرائيلية هذه، بسبب محدودية المساحة، كان يقلّ عن ٦,٠٠٠ ناخب. وسيطلب من كافة الناخبين المؤهلين الآخرين التصويت خارج الحدود البلدية الإسرائيلية وربما عبور حواجز أو غيرها من نقاط التفتيش حتى يقوموا بهذه العملية. وقد دبرّت لجنة الانتخابات المركزية مواصلات خاصة لهؤلاء الناخبين ولكن متوسط الوقت الذي كانت تستغرقه تلك الرحلة كان ساعتين.

في صبيحة اليوم الانتخابي، اتضح بشكل سريع أن التدابير لم تكن تسير على ما يرام، وخاصة لأنه حتّى أولئك الذين تسجّلوا وجدوا أسماءهم غير مدرجة على قوائم الناخبين في مكتب البريد القريب من محلّ إقامتهم أو من المكان الذي تسجّلوا فيه. مُنع الكثير من الناخبين المسجلين، وربما بنسبة ارتفعت إلى ٦٠-٨٠ بالمائة في بعض الأحوال، من التصويت في مراكز الاقتراع في مكاتب البريد لأنّ أسماءهم لم تكن تظهر على قائمة الناخبين في هذا المركز. ومن الواضح أن هذا كان ناجماً عن عيوب في قوائم الناخبين التي أمنتها لجنة الانتخابات المركزية لمراكز الاقتراع أو بسبب عيوب في طريقة توزيع القوائم من قبل السلطات الإسرائيلية.

ظهرت أسماء الكثير من الناخبين المسجلين على قوائم في مراكز اقتراع غير تلك الأقرب إلى مكان سكنهم. في حالة من الحالات، أختان تعيشان في العنوان ذاته، وتسجلتا للتصويت في المركز نفسه في القدس الشرقية في أيلول، وجدتا اسميهما على قوائم مركزي اقتراع مختلفين يبعدان عدة كيلومترات. وفي حالات أخرى، لم يتمكن بعض الناخبين الذين تسجّلوا حسب الأصول المرعية من إيجاد أسمائهم على أي من القوائم. في كل الأحوال، عاد الناخبون، الذين لم يجدوا أسماءهم على القوائم، أدراجهم أو طلب منهم التوجه إلى مراكز الاقتراع الخاصة خارج الحدود البلدية للقدس.

لقد لاحظت بعثة المعهد هذه المشكلة منذ بداية اليوم؛ وقام الرئيس المشارك للبعثة السيد جيمي كارتر بالاتصال بالمسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين ليطلب منهم تصحيح الوضع. في ساعات الظهر الأولى، توصلت السلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ومكتب البريد الإسرائيلي إلى اتفاق يسمح بالتصويت في مراكز الاقتراع الكائنة في مكاتب البريد، تحت إشراف دولي، لأولئك الذين يحملون هوية سارية وإشعار يثبت تسجيلهم بغض النظر عما إذا كانت أسماءهم واردة في القوائم الانتخابية أم لا.

وقد خفّف الإجراء الجديد من التوتر في الكثير من مكاتب البريد المعنية ومكّن الكثير من الناخبين المؤهلين من ممارسة حقهم خلال ساعات العصر والمساء ولولا هذا الإجراء لما تمكّنوا من ذلك. للأسف، لم يتم نقل هذا التدبير الجديد بشكل واضح أو مكتوب إلى

المسؤولين في مكاتب البريد الإسرائيلية حتى ينفذوه، أو إلى المراقبين الدوليين، بمن فيهم أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني، الذين من المفترض أن يقوموا بالرقابة على هذا الإجراء الجديد. كما لم يتم إعلام الجمهور أو المرشحين قبل وقت كاف وبطريقة فعّالة. نتيجة لذلك، كانت هناك تفسيرات مختلفة لهذا الاتفاق وللدور المتوقع من المراقبين الدوليين في هذه العملية.

ولهذا لم يتم تنفيذ الإجراء الجديد هذا بشكل متكافئ. في بعض الأحوال، كانت الأمور تسير على خير ما يرام، إذ كان عمال البريد يفحصون الوثائق الخاصة ويسمحون للناخبين المسجلين بالإدلاء بأصواتهم تحت الرقابة الدولية. وقد تردّد عدد من مجموعات المراقبة الدولية في المشاركة بالعملية التي لم تتم استشارتهم بشأنها رسمياً. في مكتب البريد في شارع صلاح الدين، مثلاً، قام مسؤول كبير في البريد بإخطار مراقب المعهد بأنه كان عليه أن يقرر من يقوم بالتصويت ومن لا يقوم بذلك. وقد أخطر المراقب هذا المسؤول بأنه سيقوم فقط بتسجيل أسماء الناخبين ولكنه لن يؤدي أي دور رسمي في تحديد أهلية الناخبين. ولكن وافق مراقب من بعثة أخرى على تنفيذ ما طلبه مسؤول المكتب البريدي.

كذلك، فإنّ التغيّر في القواعد، الذي كان ينطبق على المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية فقط، أثار ارتباكاً لدى بعض الناخبين المحتملين، وحتى لدى المسؤولين، نظراً للصدور قرار منفصل عن هذه القضية من لجنة الانتخابات الفلسطينية يسمح لحاملي بطاقة الهوية الفلسطينية السارية أن يقوموا بالتصويت في أي مركز اقتراع خاص (يستخدم السجل المدني). وفي حالة واحدة على الأقل، ومرة أخرى في مكتب البريد في شارع صلاح الدين، تزاخم جمهور مستاء من الناخبين المحتملين ممن لم تكن لديهم وصولات التسجيل وطلبوا بممارسة حقهم في التصويت بناء على الإجراءات الجديدة. وفي نهاية اليوم، سمح لبعض الناخبين بالإدلاء بأصواتهم عند إبراز بطاقة هوية القدس الخاصة بهم فقط. كذلك، فإنّ المراقبين الذين كانوا يحاولون متابعة العملية شهدوا عدة ممارسات تزوير بما في ذلك حفنة من الناخبين المتتابعين الذين أصدرت وصولات تسجيل زيفوا التوقيع عليها في واحدة من الحالات، وكذلك شهدوا حالات تصويت لأفراد يقل عمرهم عن السن القانوني للتصويت.

يمكن إرجاع الكثير من المصاعب التي ظهرت إلى عدم تناسب الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين الذي تم تكييفه من انتخابات ١٩٩٦. لقد اعتبره كل من المراقبين المحليين والدوليين غير مناسب سنة ١٩٩٦، وكان أقل من الشروط الفنية التي فرضتها لجنة الانتخابات المركزية لتسيير الانتخابات في هذه المرة وبالتالي لم يخدم الفلسطينيين من سكان القدس.

لم يتم التعامل مع عدد من القضايا المتعلقة بالحملة أو تنظيمها بعد.

CAMPAIGN EXPENDITURES
AND USE OF PUBLIC RESOURCES

تغطية مصاريف الحملات واستخدام الموارد العامة

إنّ قانون الانتخابات الفلسطيني محدود في تعامله مع موضوع تغطية تكاليف الحملات الانتخابية وتنظيم مصاريفها. القيود الوحيدة الواضحة هي عدم جواز استخدام الأموال العامة والأجنبية وأنّ على كل هيئة حزبية تشارك في الانتخابات وكذلك كافة المرشحين الذين يتم انتخابهم أن يقدموا تقريراً إلى لجنة الانتخابات المركزية خلال ٢٠ يوماً من إعلان النتائج النهائية يظهرون فيه تفاصيل مصادر التمويل والنفقات. وهذا يعني أنّ المرشحين المستقلين الذين لم يفوزوا غير ملزمين بتقديم أي تقرير من هذا النوع.

كما طلبت لجنة الانتخابات المركزية من كافة المرشحين للرئاسة أن يقدموا تقارير مالية سواء كان القانون يطلب ذلك من الناحية الفنية أم لا. كل المرشحين باستثناء واحد، الدكتور عبد الكريم شبير، التزموا بهذا الطلب. تأخر اثنان من المرشحين الملزمين بإصدار التقارير المالية عن الموعد المحدد في ١ شباط، وهما محمود عباس وتيسير خالد.

وقد كتبت التقارير بشكل عام على هيئة بيانات عمومية حول الإنفاق والدخل. لم تحتو على قوائم مفصلة لمصادر التمويل أو معلومات محددة عن مصادر الأموال أو معلومات محدّدة عن كيفية إنفاق الأموال أو أية جهة أو باعة أو أفراد قد تلقوا أموالاً من الحملات. بناء على الأرقام التي قدمها المرشحون، فقد تم إنفاق أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون دولار على هذه الحملة.

طوال فترة الحملات الانتخابية، كان هناك عدد من القضايا التي أثارها المرشحون والمراقبون حول استخدام الأموال. مثلاً تم توجيه الانتقاد لحملة محمود عباس لأنها، كما زعم، استخدمت عن قصد موارد الدولة لصالح الحملة. وقد انتقدت لجنة الانتخابات المركزية بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية لقيامهم بحملات لصالح السيد عباس في حين أنهم يتلقون مرتباتهم من الأموال العامة: قام، مثلاً، أفراد قوى الأمن الفلسطيني المرتدين للزي الرسمي بالظهور كمناصرين في بعض الفعاليات السياسية التي قام بها السيد عباس.

إن قانون الانتخابات صريح بشأن سلوك السلطة الحاكمة أثناء الانتخابات. تنص المادة ٥٤ على: "أن السلطة الفلسطينية وكافة هيئاتها الإدارية والأمنية يجب أن تلتزم الحياد طوال المراحل المختلفة من العملية الانتخابية، ويحظر عليها القيام بأي نوع من النشاط من شأنه أن يفيد أيّاً من المرشحين على حساب الآخرين، أو أيّاً من الهيئات الحزبية على حساب الهيئات الأخرى." وتنص المادة ٩٣(٣) على الآتي: "على السلطة الفلسطينية أن تمتنع عن مساعدة أو تمويل أي من الحملات الانتخابية الخاصة بأي من المرشحين."

الموارد العامة، بما فيها الأموال الحكومية، وسياراتها ووسائل الاتصال وغيرها من المواد وساعات العمل الخاصة بالمسؤولين والموظفين الحكوميين كلها ملك للمواطنين ولا يجوز استخدامها لمصلحة أي من المرشحين الأفراد أو الهيئات الحزبية. وهذا عنصر جوهري في مبدأ الفصل بين الحزب والحكومة وكذلك القضية الأعم هنا وهي ثقة الجمهور. في حين أنه كان من الصعب التحقق من أساس الشكاوى وقياس أثر تلك القضية، إلا أنه حتى مجرد تصور حدوث استغلال أو سوء استخدام للموارد العامة يقلل من ثقة الجمهور بالحكومة.

كما اتهم الدكتور مصطفى البرغوثي وغيره من المرشحين بسوء استغلال مقصود لأموال وموارد مقدمة من مؤسسات صحية غير ربحية التي أصر متهموه على أنها تشمل مصادر تمويل أجنبية. مرة أخرى، لم يتمكن المعهد الديمقراطي الوطني من التحقق من هذه التهم، ولكن غياب الإطار المنظم لتمويل الحملات يضيف بالتأكيد إلى التصور لدى الجمهور بوجود مشاكل تتعلق بسوء استخدام موارد الحملات وتمويلها.

MEDIA
ACCESS

النفاذ لوسائل الإعلام

كما بيّنا في البيان الأولي للبعثة، فإن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الفلسطينية غير خاضعة للرقابة الرسمية وقد قامت بتغطية واسعة لحملة الانتخابات الرئاسية. كما يمكن للفلسطينيين النفاذ إلى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية وكذلك إلى محطات الأخبار الفلسطينية. أدى الإعلام، طوال فترة الانتخابات، دوراً إيجابياً عموماً من خلال تمكين كافة المرشحين من الوصول إلى الناخبين والسماح للناخبين بالحصول على معلومات عنهم.

إنّ مراقبة الإعلام التي قام بها خبراء دوليون يعملون في بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها من المصادر الموثوق بها قد أشارت إلى أن التغطية الإخبارية في وسائل الإعلام العامة كانت شديدة التحيز لمرشح فتح. ولكن وفرت وسائل الإعلام التي تملكها الدولة (أو العامة) وقتاً مجانياً لكافة المرشحين، مما سمح لهم ببث رسائل سياسية، أما الدعايات السياسية المدفوعة الأجر، فقد تمت في المحطات الخاصة. يمتلك اثنان من المرشحين للرئاسة محطات إعلامية خاصة أو يسيطران عليها، وقد وجد المحللون للإعلام أنّ هذه المحطات كانت تغطي تغطية متحيزة تخدم مصالحهما الانتخابية. إجمالاً، كانت هناك تغطية إعلامية كبيرة للمرشحين الرئيسيين وللعملية الانتخابية بشكل عام. كذلك وجد المحللون الإعلاميون أنّ المرشحين لم يستخدموا الخطاب الهجومي للمهاجمة بعضهم البعض.

لقد لعبت السلطات الإسرائيلية دوراً إيجابياً عموماً في تسهيل هذه الانتخابات؛ حيث خففت القيود على حرية التنقل في يوم الانتخابات.

في البيان الأولي اللاحق للانتخابات، أشار المعهد الديمقراطي الوطني إلى أنّ السلطات الإسرائيلية اتخذت عدداً من الخطوات المساعدة التي ساهمت بشكل مادي في تسهيل مسار الانتخابات الرئاسية. واشتملت هذه الخطوات على ما يلي:

- إنشاء مركز خاص في وزارة الشؤون الخارجية برهن على تجاوبه مع المخاوف التي أثارها المراقبون الدوليون ولجنة الانتخابات المركزية وغيرهم؛
- في نقل مواد لجنة الانتخابات المركزية وموظفيها للتخصيص لليوم الانتخابي؛
- تخفيف عام للتدقيق على الحواجز ونقاط التفتيش في اليوم الانتخابي؛
- غياب أي تواجد أمني إسرائيلي في مراكز الاقتراع، وخاصة في القدس الشرقية. وقد كان هذا تحسناً ملموساً مقارنة مع انتخابات ١٩٩٦؛
- التعاون في يوم الانتخابات لتغيير قواعد الاقتراع في القدس الشرقية للتخفيف من المشاكل التي ظهرت.

وقد استحققت السلطات الإسرائيلية الثناء الذي تلقته من الكثير من الأطراف لتعاونها خلال الانتخابات الرئاسية. ويبدو من المؤكد أنه بدون الكثير من هذه الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، لم يكن بالإمكان أن تنجح الانتخابات الرئاسية بهذا القدر.

ولكن من الواضح أيضاً أنّ الكثير من المشاكل والصعوبات التي واجهت الانتخابات الرئاسية قد نجمت بشكل مباشر عن الظروف التي يفرضها الصراع الدائر. ويمكن لإسرائيل أن تساهم في نجاح الانتخابات البلدية والتشريعية القادمة من خلال توسيع تعاونها وتعزيزه في عدد من المجالات أهمها تسهيل حرية الحركة خلال فترة الحملات وتسهيل عملية الاقتراع في القدس الشرقية.

FREEDOM OF
MOVEMENT

حرية الحركة أو التنقل

إنّ استمرار العنف في غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية ووجود مئات الحواجز ونقاط التفتيش وحالات الإغلاق المؤقت والسيطرة الأمنية قد أعاققت عمل مسؤولي الانتخابات، وحدت من قدرة المرشحين ومؤيديهم على عمل الحملات كما كان لها أثر معيق على بعض الناخبين. في حين ارتبط العنف والإجراءات الأمنية باستمرار الصراع ونتائجه، وليس بالانتخابات، غير أنّ أثرها السلبي على العمليات الانتخابية كان جلياً. ولكن، لم يكن هناك ما يشير إلى أثر مادي على النتائج الانتخابية أو على نجاح تنظيم عملية الانتخابات.

وقد توصلت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى اتفاقيات حول عدد من القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية. فقد التزم المسؤولون الإسرائيليون بتسهيل العملية وتخفيف الإجراءات الأمنية، وبخاصة حول الحواجز خلال الساعات الاثنتين والسبعين المحيطة باليوم الانتخابي. ولكن حرية الحركة والتنقل طوال فترة الانتخابات كانت ضرورية للمرشحين والناخبين والسلطات الانتخابية للمشاركة بشكل كامل في العملية الانتخابية. وفي حين تمتع المراقبين الدوليين بحرية حركة كبيرة، وبخاصة خلال الساعات الاثنتين والسبعين المحيطة باليوم الانتخابي، إلا أن هذه لم تكن حالة المراقبين المحليين والناخبين. فقد اشتكى كلا الطرفين إلى بعثة المعهد من أنه على الرغم من التغييرات الكبيرة التي حدثت في اليوم الانتخابي، فإن هذه لم تحدث في اليوم السابق أو اللاحق للانتخابات. وقد واجه معظم المرشحين الصعوبات الروتينية في التنقل إلى الضفة الغربية وغزة، وبخاصة على الحواجز الإسرائيلية. وقد أشار د. مصطفى البرغوثي إلى أنه قد تم احتجازه على حاجز ومعاملته بعنف.

طلب من المرشحين المقيمين في الضفة الغربية الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للسفر داخل إسرائيل حتى معبر إيرز إذا ما رغبوا في التوجه إلى غزة. وكان من الصعب لمعظم المرشحين أن يحصلوا على مثل هذه التصاريح. وحتى عندما منحوا مثل هذه التصاريح، فإن مساعدتهم لم يحصلوا على مثلها. كذلك، صعب العنف والاجتياحات في جنوب قطاع غزة بشكل كبير تنفيذ أية نشاطات للحملات الانتخابية. فأدت الهجمات الفلسطينية والردود العسكرية الإسرائيلية عليها إلى إغلاق معبر إيرز في عدة مناسبات. وخلال فترات الإغلاق هذه، كان من الصعب أو حتى المستحيل على المرشحين السفر إلى غزة أو خارجها.

بخلاف استثناءات نادرة، لم يسمح المسؤولون الإسرائيليون بتنفيذ أية فعاليات للحملات الانتخابية في القدس الشرقية. وقد نجح واحد من المرشحين بعقد اجتماع خلال حملته في القدس بعد أن حصل على تصريح لذلك. ورفض مرشح آخر، مُنح تصريحاً لتنفيذ نشاطات الحملة في القدس، القيام بهذا العمل لأنه، كما قال، لم يشعر بالراحة بسبب احتمال تواجد مسؤولين أمنيين إسرائيليين في نشاطات حملته. وعندما حاول مرشحان آخران على الأقل تنفيذ نشاطات حملتهما في القدس، احتجزتهما السلطات الإسرائيلية بحجة أنهما لم يحصلوا على تصريح أو لأنهما تخطيا حدود ما يسمح به التصريح. ومُنح المرشحون، في بعض الأحوال، تصاريح للزيارات الخاصة فقط، بحيث يعتبر أي نشاط للحملة الانتخابية انتهاكاً للتصريح.

تمت نشاطات الحملات الانتخابية في معظم المناطق، بخلاف القدس الشرقية وغزة، بدون أية معيقات كبيرة، ولم يظهر ما يدل على تدخل السلطات الإسرائيلية في العملية الانتخابية بغرض التأثير على نتائجها.

ومن المحتمل أن بعض الناخبين قد أُثنوا أو مُنعوا من حضور نشاطات الحملات الانتخابية بسبب القيود المفروضة على حركتهم. بدون شك، كان هناك بعض الأثر. ولكن على ما يبدو تمكن الفلسطينيون العاديون من الحصول على المعلومات حول المرشحين من مصادر متنوعة، ومن المحتمل أن يكون معظم الناخبين قد تمكنوا من اتخاذ خيارات مدروسة عند الاقتراع.

بالإضافة لتلك القضايا، اشتكت السلطة الفلسطينية وكذلك عدد من المرشحين من أن العديد من الفلسطينيين، وعددهم بالآلاف، منعوا من العودة من مصر إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي الذي أغلق بعد أن قام بعض الفلسطينيين بعملية تفجيرية في نفق تحت الحاجز العسكري الإسرائيلي. ومن المؤسف أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى حل لهذه المشكلة في وقت التصويت في هذه الانتخابات.

التوصيات

RECOMMENDATIONS

يجب أن تصبح آليات اتخاذ القرار التي تضعها لجنة الانتخابات المركزية رسمية، وعامة، وتسم بالشفافية.

لقد تحركت لجنة الانتخابات المركزية بسرعة وفعالية لتنظيم الانتخابات، وبشكل عام قامت بتأدية واجباتها بطريقة غير منحازة وفعالية. يجب على اللجنة أن تنظر في صياغة كافة قراراتها رسمياً في الانتخابات المستقبلية؛ وكذلك يجب إصدار القرارات التي تؤثر على عمليات الانتخابات في مراسيم وأن يتم نشرها من خلال وسيلة يمكن للجمهور الاطلاع عليها. ويجب أن تدخل هذه القرارات حيز التنفيذ على أن يتم تعديلها لاحقاً من خلال عملية صنع قرار قانونية.

سوف يساعد تبني مثل هذه المعايير التشغيلية الآن في طمأنة الشعب وكسب ثقته في القرارات التي تتخذها اللجنة كما سيساعد في حماية المسؤولين والموظفين من المؤثرات غير المناسبة أو الضغوط السياسية، التي قد يقل احتمال حدوثها في بيئة مفتوحة.

يجب على المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين أن ينظروا في إعادة فتح باب التفاوض على الانتخابات في القدس الآن أثناء التحضير للانتخابات التشريعية.

يوصي المعهد الديمقراطي الوطني، في ضوء التجربة في الانتخابات الرئاسية، واستبقاً للانتخابات التشريعية التي تحدد موعدها في تموز من هذا العام، السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بالتفاوض على اتفاقية جديدة تمكن سكان القدس الشرقية من ممارسة حقهم الانتخابي. ويجب أن تشمل هذه الاتفاقية العناصر التالية:

■ التزام مبكر وقوي ومعلن بشكل جيد من طرف الحكومة الإسرائيلية بأن المشاركة في الانتخابات بأي طريقة كانت سواء من خلال التسجيل أو المشاركة في الحملات أو التصويت أو العمل كمسؤول انتخابي لن تمس بوضع المقدسين أو تؤدي إلى أية عقوبات مدنية أو جنائية أو إدارية أخرى بحقهم.

■ السماح للجنة الانتخابات المركزية بالقيام بتسجيل الناخبين في القدس الشرقية بالطريقة التي تراها مناسبة، التي تتماشى مع المخاوف الأمنية لإسرائيل.

■ أن يسمح للمرشحين والعاملين في الحملات والناخبين من القدس الشرقية بالمشاركة بشكل كامل في العملية الانتخابية ليس فقط في اليوم الانتخابي ولكن أيضاً خلال الحملات.

■ أن يتم عمل تدابير تستجيب للمخاوف الأمنية الإسرائيلية وتقضي بتأسيس عدد كاف من مراكز الاقتراع يعمل فيها موظفون تعيّنهم لجنة الانتخابات المركزية لتقديم الخدمات لكافة الناخبين المؤهلين المقيمين ضمن الحدود البلدية للقدس.

يجب على المجلس التشريعي الفلسطيني أن يلغي استخدام السجل المدني كسجل للناخبين في القانون الانتخابي. كما يجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تعيد فتح سجل تسجيل الناخبين لتكملة قوائم الناخبين استعداداً للانتخابات التشريعية.

يبين ما ظهر من الانتخابات الرئاسية أن استخدام فئات إضافية من الناخبين ممن لم تدرج أسماؤهم في السجل الانتخابي يعتبر تجربة غير ناجحة. يجب على المجلس التشريعي أن ينظر في إلغاء هذا التشريع الذي يسمح بالتصويت بناء على السجل المدني.

يمكن للجنة الانتخابات المركزية استغلال الأشهر السابقة للانتخابات التشريعية التي تحدّد موعدها حالياً في تموز ٢٠٠٥، لاستكمال سجلها الأصلي من خلال إعادة فتح مراكز التسجيل خلال فترة الربيع. يجب على لجنة الانتخابات أن تنظر في إعادة السماح بتسجيل الناخبين بشكل دائم من خلال مكاتب الانتخابات الفرعية، والتي سيتم إغلاقها قبل وقت معقول من عقد الانتخابات.

كما يجب إدخال التعديلات على القانون الانتخابي لتمكين لجنة الانتخابات المركزية من حل مشكلة التصويت الغيابي أو الاقتراع من خلال مساعدة أو التصويت بالإنابة. ليس هناك ضرورة لإدخال مثل أوراق الاقتراع هذه في نتائج مراكز الاقتراع بل يمكن التعامل معها وفرزها في مكتب فرعي أو في مركز مركزي للعد والفرز.

سجل الناخبين عبارة عن وثيقة عامة، وبموجب القانون، يجب أن تتم إتاحتها للتدقيق من قبل المراقبين والمعنيين بالانتخابات. ولهذا، يجب أن تجعل لجنة الانتخابات المركزية هذه القائمة متاحة للمراقبين المعتمدين ولأحزاب السياسية وللمرشحين بالطريقة التي تمكنهم من التحقق من عملية تسجيل الناخبين. كما يجب على اللجنة أن تنظر في إصدار ميثاق سلوك لاستخدام السجلات في قوائم الناخبين حتى لا يحدث سوء استغلال للمعلومات الواردة فيها.

يجب منح المرشحين حرية حركة أكبر، وكذلك الناشطين الحزبيين والناخبين خلال فترة الحملات. كما يجب أن يتمتع مسؤولو الانتخابات وكذلك المواد الانتخابية بإمكانية بحركة أكبر قبل أن تبدأ الحملات بوقت كاف.

إن تجربة تخفيف القيود على الحواجز والمعابر خلال الساعات الأربع والعشرين المحيطة بالانتخابات تشير إلى ما هو ممكن الحدوث من خلال تعاون وتنسيق كافيين. لا بد على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أن تنظر في التعاون بشكل مبكر لتوسيع هذه السياسة لتسمح بحرية حركة أكبر خلال الحملات الانتخابية، ليس فقط للمرشحين بل أيضا للناخبين ولتختلف العاملين في الهيئات الحزبية.

مثلا، في الانتخابات التشريعية، يمكن لإسرائيل أن تنظر في إصدار جواز مرور للمرشحين في المناطق التي يتنافسون فيها وكذلك منح المسؤولين الانتخابيين حرية حركة كاملة بحيث لا يضطرون لطلب تصاريح خاصة تسمح لهم بالتنقل.

من الضروري وضع تشريعات أكثر تفصيلا مع عقوبات قابلة للتنفيذ لحل مشاكل تمويل الحملات الانتخابية واستخدام المال العام في الحملات.

يؤمن قانون الانتخابات الفلسطيني أساسا متينا لتسيير انتخابات حرة ونزيهة. ولكن يعتبر استخدام وسوء استغلال الموارد المالية والعامة في الحملات الانتخابية من التحديات التي تواجه أي نظام سياسي وتتطلب بالتالي اهتماما أكبر في التشريعات الفلسطينية. يجب على لجنة الانتخابات المركزية والمجلس التشريعي أن يعملوا على تشريع ينظم عملية جمع الأموال للانتخابات وطريقة إنفاقها وضمان تكافؤ فرص الوصول لوسائل الإعلام لكافة المرشحين.

وحتى لا يتكرر في الانتخابات القادمة أي ضغط غير مناسب ضد لجنة الانتخابات المركزية في اليوم الانتخابي، هناك ضرورة لتطوير وتنفيذ ميثاق سلوك يحدّد من الناحيتين الفنية والقانونية مبادئ السلوك المقبولة بالنسبة للأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية.

من العناصر الجوهرية في أي مجتمع ديمقراطي توفر هيئة انتخابية مستقلة يمكنها أن تدير الانتخابات بدون خوف من الاعتداء أو التهديد بالعنف. ومن المهم كذلك، حق المواطنين جميعهم بالقيام بحملات انتخابية نيابة عن الحزب أو المرشح أو المشاركة في النشاطات المدنية الخاصة بأية دورة انتخابات بدون خوف أو قلق على أمنهم الشخصي.

عند التحضير للانتخابات التشريعية، ينبغي على الأحزاب والفصائل والحركات السياسية وكذلك على المرشحين المستقلين أن يلتزموا بميثاق سلوك. ويجب أن تشارك منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالتفاوض والإشراف على هذا الميثاق، وبخاصة تلك التي تقوم فعليا بمراقبة كافة الدورة الانتخابية من حملات وتصويت وخلافه. ويجب نشر أي انتهاكات تحدث على هذا الميثاق وكذلك أي خروق لقانون الانتخابات وتحويلها للسلطات النيابية أو لمحكمة انتخابية يتم تأسيسها لهذه الغاية.

أ- البيان الأولي اللاحق للانتخابات

البيان الأولي الصادر عن بعثة مراقبة الانتخابات الدولية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني الخاصة بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية المنعقدة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ القدس، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

PRELIMINARY STATEMENT OF THE NDI INTERNATIONAL ELECTION OBSERVER DELEGATION TO THE JANUARY 9, 2005 PALESTINIAN PRESIDENTIAL ELECTION, Jerusalem, January 10, 2005

يعرض المعهد الديمقراطي الوطني (National Democratic Institute - NDI) في ما يلي بيانه الأولي الصادر عن وفد المراقبين الدوليين للانتخابات الرئاسية الفلسطينية المنعقدة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. نظم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة مراقبة بالشراكة مع مركز كارتر (Carter Center) وترأس الوفد رئيس الولايات الأمريكية السابقة السيد/ جيمي كارتر (Jimmy Carter)، ورئيس الوزراء السويدي السابق السيد/ كارل بليدت (Carl Blidt) والحاكمة السابقة لولاية نيو جيرسي (New Jersey)، والمديرة الإدارية الحالية للوكالة الأمريكية لحماية البيئة (United States Environmental Protection Agency)، السيدة كريستين تود ويتمان (Christine Todd Whitman). وضمت البعثة أعضاء برلمان حالين وسابقين وسفراء سابقين وخبراء في الانتخابات وحقوق الإنسان وقادة من المجتمع المدني وأخصائيين إقليميين من خمس عشرة دولة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية. وقد زار الوفد الأراضي الفلسطينية في الفترة بين ٤ و ١٠ كانون الثاني/يناير ونشر ٧٥ مراقباً في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

يشكل الوفد جزءاً من نشاطات المعهد الديمقراطي الوطني الشاملة لمراقبة العمليات الانتخابية الفلسطينية، التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي بدأت مع عملية تسجيل الناخبين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وتواصلت مع الانتخابات البلدية التي انعقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وينوي المعهد الاستمرار في جهود مراقبة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخابات المجالس المحلية المخطط لانعقادها خلال العام ٢٠٠٥. وقد أصدر المعهد بياناً حول عملية تسجيل الناخبين كما أصدر المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر بياناً حول المناخ السابق لانعقاد الانتخابات وكل من هذين البيانين متوفر على موقع المعهد الديمقراطي الوطني على شبكة الإنترنت: www.ndi.org (للاطلاع على النسخة العربية من البيانين، انظر: www.ndi-wbg.org)

لقد كان للوفد أهداف على مستويين وهما: إظهار استمرار اهتمام المجتمع الدولي بتأسيس مؤسسات ديمقراطية مستدامة وبدعم هذه العملية التي تمكن الفلسطينيين من اختيار قادتهم وممثلهم بحرية؛ وتزويد الفلسطينيين والمجتمع الدولي بتقييم حيادي ودقيق للعملية

الانتخابية وللبيئة السياسية المحيطة بالانتخابات حتى هذا التاريخ. لقد باشرت البعثة بعملية التقييم على أساس المبادئ الدولية في الرقابة على الانتخابات وعلى أساس الممارسات المقارنة للانتخابات الديمقراطية وكذلك بموجب القانون الفلسطيني. لأكثر من عقد من الزمان قام المعهد الديمقراطي الوطني بشكل حيادي وعبر كافة الأطياف السياسية بتنظيم برامج تدعم تنمية المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية والعملية الديمقراطية. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطني بالتشارك مع مركز كارتر بعثة رقابة للانتخابات الفلسطينية التي تمت عام ١٩٩٦.

يرغب الوفد بالتأكيد على أنّ هذا البيان لا يشكل تقييماً شاملاً للعملية الانتخابية نظراً لأنّ العرض الرسمي النهائي للنتائج لم ينته بعد ونظراً لإمكانية نشوء شكاوى انتخابية مما يتطلب المزيد من جهود الرقابة حتى استكمال العملية بشكل نهائي. ويقرّ الوفد بأنه في نهاية المطاف سيكون على الشعب الفلسطيني أن يحكم على نوعية العملية الانتخابية.

SUMMARY OF OBSERVATIONS

ملخص الملاحظات

لقد شكّلت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية المنعقدة في ٩ كانون الثاني / يناير إنجازاً جليلاً. لقد تمّ التوافق على الانتخابات بشكل حماسي وأديرت بطريقة عادلة. وأتسم اليوم الانتخابي عموماً بالنظام والهدوء. تشكّل العملية التي تمّ تنظيمها خلال ستين يوماً فقط بموجب النظام الأساسي الفلسطيني، وفي ظل ظروف صعبة بسبب الصراع الدائر والاحتلال، خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الديمقراطية الفلسطينية. يدلّ النجاح في تنظيم هذه الانتخابات على إمكانية الانطلاق نحو عهد جديد في السياسة الفلسطينية وتطوير أسلوب حكم تمثيلي، يتسم بالمساءلة.

بعد النجاح في تنظيم هذه الانتخابات الرئاسية، سوف تسنح الآن فرص جديدة للتقدّم بتطورات إيجابية على نطاق أوسع وضروري لإحلال السلام والرخاء. كذلك يواجه الفلسطينيون عدداً من التحديات الأنية في حين يتحركون لتعزيز مؤسساتهم الديمقراطية. ويتوجّب عليهم الآن التحرك بسرعة للتخصير للجولة الثانية من الانتخابات البلدية والانتخابات التشريعية التي حدّد موعدها خلال الأشهر الستة القادمة. كما يتوجب على الفلسطينيين زيادة الجهود التي تضمن النظام العام وتقلل من العنف. من المهم بالنسبة إلى الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الذي يعينه أن ينشئ علاقة فعالة ومنتجة مع الأخذ بالاعتبار التعديلات التي أضيفت عام ٢٠٠٣ إلى القانون الأساسي، والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني اليوم. سيطلب الفلسطينيون من المجتمع الدولي أن يستمر في توفير الدعم وسيحتاجون إلى البناء على التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي في مجال التخطيط للانتخابات الذي تمّ خلال الفترة الانتخابية.

لقد أتصف اليوم الانتخابي بالتطورات الإيجابية التالية:

- كانت العملية هادئة عموماً رغم وجود مخاوف جدية مسبقاً عن إمكانية اندلاع أعمال عنف تعيق الانتخابات؛
- إدارة الانتخابات كانت إجمالاً منتظمة وقد نفذها مسؤولون ملتزمون ومهنيون.
- أعداد الفلسطينيين الكبيرة التي شاركت في عملية الاقتراع؛
- التواجد الكبير لوكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين وكذلك مراقبي الانتخابات غير الحزبيين مما عزّز من شفافية العملية؛
- الدور الكبير الذي لعبته النساء في العملية الانتخابية كمسؤولات انتخابيات وكوكيلات للأحزاب السياسية والمرشحين وكمراقبات غير حزبيات وكناخبات؛
- تخفيف الضغط على نقاط التفتيش من قبل السلطات الإسرائيلية بغرض تسهيل حرية الحركة والعمليات التي تمّت في اليوم الانتخابي.

ولكن لم يمر يوم الانتخابات بدون مشاكل، بما فيها الأحداث التالية:

- النسبة الكبيرة من الناخبين المسجلين الذين لم تظهر أسماءهم على قوائم الناخبين المناسبة في مكاتب البريد المعدة لعملية الاقتراع في القدس؛
- بعض التعديلات التي أدخلتها لجنة الانتخابات المركزية في اللحظة الأخيرة على ظروف الاقتراع وساعاته التي تمّ تنفيذها بطريقة أدت لحدوث ارتباك؛
- الاعتماد على قائمتين منفصلتين للناخبين، وأماكن منفصلة للاقتراع حسب هاتين القائمتين، مما سبب الارتباك وأوجد إمكانية حدوث انتهاكات؛
- حوادث تهديد وتحرش متفرقة مارسها نشطاء من حركة فتح.

يقرّ الوفد بأنّ أحد المرشحين قد طعن في الانتخابات وذكر انتهاكات في العملية وأثراً تمييزية بسبب التغييرات التي أدخلتها لجنة الانتخابات المركزية في اللحظة الأخيرة على قواعد الاقتراع. يمكن الاستعانة بعمليات الفصل في المنازعات في لجنة الانتخابات المركزية وفي محكمة الاستئناف الخاصة بالانتخابات للنظر في هذه الشكاوى وغيرها. وسوف يستمر المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر بمراقبة التطورات حتى انتهاء العملية وقد يصدر بيانات أو تقارير إضافية.

THE ELECTORAL CONTEXT

السياق الانتخابي

بعد وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، قرّر القادة السياسيون بموجب القانون الأساسي تحديد التاسع من كانون الثاني / يناير موعداً لعقد انتخابات رئاسية. وهذا عبّر عن إرادتهم السياسية بإحداث انتقال سلس يخضع لسيادة القانون.

إن استكمال العملية الانتخابية ونجاحها سيمكّن الفلسطينيين من التأكد من أن رئيس الجهاز التنفيذي قد تم اختياره بناء على رغبة الشعب. وهذا يشير إلى تصميم الفلسطينيين على تأسيس عملية ديمقراطية يتم من خلالها اختيار القادة ومساءلتهم أمام الجمهور. من شأن قيام الفلسطينيين باستكمال العملية الديمقراطية أن يعد العدة للتحضير لممثلي ومؤسسات حكم متجاوبة، مما سيكون له آثار إيجابية هنا وفي المنطقة برمتها.

الإطار القانوني

لقد خضعت الانتخابات للإطار القانوني المنصوص عليه في القانون الأساسي وفي قانون الانتخابات الفلسطيني. رغم عدم خلوها من نقاط قصور، إلا أنها توفّر أساساً عاماً للانتخابات الديمقراطية. وبموجب القانون الأساسي، كان يجب عقد الانتخابات بعد ستين يوماً من وفاة الرئيس عرفات. في حين أنّ هذا ينص على عملية انتقال سريعة بين الرئيس المنتخبين، فقد خلقت المدة الزمنية المحددة بستين يوماً تحديات خطيرة لتنفيذ الانتخابات مختزلة فترة الحملات الانتخابية إلى أربعة عشر يوماً مما يحدّ من فرص القيادة السياسية الجديدة في الظهور.

إدارة الانتخابات

لجنة الانتخابات المركزية، التي تشكلت عام ٢٠٠٢، عبارة عن هيئة مستقلة وقد تحرّكت بسرعة وفعالية لتنظيم الانتخابات مستفيدة من نجاحها في إنشاء سجل الناخبين في نهاية العام ٢٠٠٤. في خلال الفترة القصيرة المتوفّرة للانتخابات قامت لجنة الانتخابات المركزية بتدريب أكثر من ١٦٠٠ مسؤول انتخابي لتوظيفهم في ٢٨٠٠ مركز اقتراع، وفي لجان الانتخابات الفرعية وعددها ١٦ وفي مختلف الفرق الداعمة. كما نظمت اللجنة المركزية وطبعت ووزعت بطاقات الاقتراع وغيرها من المواد بالإضافة لجمعها وتنفيذ مهام لوجيستية أخرى. وقد أثار عملها انطباعاً جيداً نظراً للصعوبات القائمة بفعل الصراع الدائر.

حظيت لجنة الانتخابات المركزية بدرجة عالية من ثقة الفلسطينيين. وقد بيّنت على قدرتها على مجابهة الضغط السياسي وأداء مهامها بشكل حيادي وفعال- وتلك شروط حتمية لإدارة انتخابية مستقلة وحيادية. وقد كانت هذه إنجازات ضرورية لتنظيم انتخابات ديمقراطية. سوف يساهم إتمام الانتخابات الرئاسية بشكل ناجح بشكل كبير في تعزيز ثقة الجمهور بقدرات لجنة الانتخابات المركزية على تنفيذ انتخابات ديمقراطية في المستقبل، بما في ذلك تلك الانتخابات التي حدد موعدها هذا العام.

وتتكوّن السلطات الانتخابية الفرعية من لجان الانتخابات الفرعية ومسؤولي مراكز الاقتراع وقد قامت لجنة الانتخابات المركزية بتعيين أعضائها. إنّ التعيين المتأخر للجان الانتخابات الفرعية في الأول من كانون الثاني/ يناير قد خلق نوعاً من البلبلة في تنظيم عملها، رغم أنها بدت أنها قد أتمت مهامها بحلول اليوم الانتخابي. قد عملت الغالبية العظمى من المسؤولين الانتخابيين بإخلاص وتعاونوا مع وكلاء المرشحين وكذلك مع مراقبي الانتخابات المحليين والدوليين. وقد توجب على السلطات الانتخابية أيضاً أن توافق بين عدد من المصالح الحساسة والمتناقضة في ما يتعلق بسجلات الناخبين المؤهلين وعملية الاقتراع في القدس الشرقية وأثار العنف والإجراءات الأمنية الإسرائيلية على حركة الموظفين والمواد وخاصة في غزة.

CAMPAIGN ENVIRONMENT بيئة الحملات

تنافس سبعة مرشحين للرئاسة في هذه الانتخابات، عارضين على الفلسطينيين الاختيار من بين آراء متباينة. وقد استفاد المرشحون من فرص الحملات لكسب تأييد الناخبين على الرغم من محدودية الوقت المتاح للحملات وعدد من المعوقات التي سببها أذناه. في حين أنّ خطاب الحملات كان محتدماً في بعض الأوقات، فقد تفادى المرشحون الهجوم الشرس على بعضهم البعض وكانت هناك أحداث صغيرة للغاية تشتمل على عنف بين مؤيدي مختلف المرشحين. وهذا ثناء لجدية المنافسين السياسيين ولرغبة الشعب الفلسطيني في احترام التعددية السياسية. في حين أنّ حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني قد دعنا لمقاطعة الانتخابات، لم يظهر ما يدل على لجوء أي منهما لوسائل التهريب مما يشير إلى طلب قوي من الفلسطينيين عموماً بأن تتم العمليات السياسية بشكل حر. وقد تمكن المرشحون من تنفيذ حملاتهم بدون خوف من العنف أو تهريب من قبل أولئك في الحكومة أو في التوجهات السياسية المتطرفة مما شكل إنجازاً يشاد به.

قيود على حرية الحركة

إنّ استمرار العنف في غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، ومئات الحواجز والصور العازل والإغلاق المؤقت وغير ذلك من القيود الأمنية، كلّ هذا قد أعاق عمل مسؤولي الانتخابات وحدّ من قدرة المرشحين ومؤيديهم على عمل حملات وربما كان له أثر عميق على بعض الناخبين. في حين ارتبطت أعمال العنف والإجراءات الأمنية باستمرار الصراع ونتائجه، وليس بالانتخابات، غير أنّ أثرها المعاكس على العمليات الانتخابية يؤسف له. ولكن، لم يكن هناك ما يشير إلى أثر مادي على النتائج الانتخابية أو على نجاح تنظيم العملية الانتخابية.

لقد توصلت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية. قد التزم المسؤولون الإسرائيليون في تسهيل العملية وخففوا من بعض الإجراءات الأمنية خلال الساعات الاثنتين والسبعين المحيطة باليوم الانتخابي. ولكن حرية الحركة طوال فترة الانتخابات كانت ضرورية بالنسبة للمرشحين والناخبين والسلطات الانتخابية للمشاركة بشكل كامل في العملية الانتخابية. وقد أثار الوفد عدداً من هذه القضايا المتعلقة بالمعوقات على حرية الحركة مع المسؤولين الإسرائيليين، واتخذ المسؤولون الخطوات اللازمة للتعامل مع هذه القضايا.

لقد انطلقت الحملات الانتخابية في معظم المناطق بخلاف القدس الشرقية وغزة بدون معوقات كبيرة، ولم يكن هناك ما يشير إلى أن السلطات الإسرائيلية قد تدخلت في العملية الانتخابية بغرض التأثير على نتائجها. ولكن، ذكر معظم المرشحين أنهم واجهوا الصعوبات الاعتيادية عند تنقلهم في الضفة الغربية وغزة، وبخاصة على الحواجز مما أجبرهم غالباً على السفر عبر طرق التفتافية للوصول إلى وجهتهم.

وفي الكثير من الأحوال، طلب من المرشحين الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لتسمح لهم بالتنقل لحضور النشاطات في الحملات. وقد اشتكى عدد من المرشحين من عدم منح أي من مساعدتهم تصاريح للسفر، حتى لو تمّ منحهم هم مثل هذه التصاريح. كذلك تم اعتقال عدد من المرشحين أو توقيفهم عندما كانوا يحاولون المرور عبر الحواجز ويبدو أن بعضاً منهم قد تعرض للضرب.

حدثت المشاكل الأخطر في غزة والقدس. فجعل العنف والاجتياح في جنوب قطاع غزة من المستحيل إطلاق الحملات الانتخابية لعدة أيام. أدت هجمات بالصواريخ والقنابل وإطلاق النار وقيام الفلسطينيين بهجوم بالقنابل قرب معبر إيرز إلى قيام السلطات الإسرائيلية بإغلاق المعبر في عدة مناسبات. وهذا بدوره صعّب أو جعل من المستحيل على المرشحين الدخول أو، في بعض الأحوال، مغادرة غزة. فقبل يومين من الانتخابات، مثلاً، كان هناك حادث عنيف في نابلس حيث قام بعض المسلحين الفلسطينيين بالهجوم على سيارتين إسرائيليتين وقتلوا شخصاً وجرحوا آخر جراحاً خطيرة. لفترة ما قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بفرض منع التجول على قرى بالقرب من نابلس مما أثار مخاوف بشأن التحضيرات للانتخابات ولكن لم يتم تنفيذ أي عمليات عسكرية على نطاق كبير.

لم يمنح المسؤولون الإسرائيليون المرشحين حرية الوصول إلى القدس خلال الحملات الانتخابية. وقد عقد مرشح واحد لقاء انتخابياً ناجحاً في القدس بعد أن حصل على تصريح. ورفض مرشح آخر، منح تصريح تنفيذ حملته في القدس، على ما قيل بسبب عدم ارتياحه لاحتمال تواجد مسؤولين أمنيين إسرائيليين في نشاطات حملته. وعندما حاول اثنان من المرشحين على الأقل القيام بحملتهم في القدس، قامت السلطات الإسرائيلية بتوقيفهم بحجة عدم حصولهم على تصريح أو أنهم تخطوا ما يسمح به التصريح الذي تم إصداره لهم. في بعض الأحوال كانت التصاريح التي منحت للمرشحين تسمح لهم فقط بالزيارة الشخصية بذلك اعتبر قيام أي منهم بأية نشاطات للحملة الانتخابية خرقاً لشروط التصريح.

لقد كان من المستحيل تحديد مدى منع المواطنين الفلسطينيين أو نفي عزمهم عن حضور نشاطات الحملات الانتخابية بفعل القيود المفروضة على حركتهم. بدون شك كان هناك بعض الأثر. ولكن يبدو أن المواطن الفلسطيني العادي قد تمكّن من الحصول على معلومات حول المرشحين من مصادر متنوعة، وكان من المحتمل أن يتمكن بعض الناخبين من عمل خيار مدروس ومطّلع في صندوق الاقتراع.

بالإضافة لتلك القضايا، اشتكى السلطة الفلسطينية، وكذلك الكثير من المرشحين، من أن الكثير من الفلسطينيين، وعددهم بالألاف، قد منعوا من العودة من مصر إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، الذي كان قد تم إغلاقه رداً على هجوم. وكان من المؤسف عدم التوصل إلى حل لهذه المشكلة في وقت يسمح لهؤلاء الناس بالتصويت في الانتخابات.

دور وسائل الإعلام

لا تخضع وسائل الإعلام الفلسطينية لأي رقابة رسمية وقد قامت بتغطية واسعة للحملات الانتخابية الرئاسية. كما تتوفر للفلسطينيين إمكانية الوصول لوسائل الإعلام الإقليمية والدولية بالإضافة لمصادر الأخبار الفلسطينية.

وقد دلّ نشاط مراقبة الإعلام من قبل خبراء دوليين يعملون ضمن بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها من المصادر التي لها احترامها على أن التغطية الإخبارية التي قامت بها محطات الأنباء العامة قد تحيزت بشكل واضح لمرشح فتح. ولكن، تم منح وقت مجاني لكافة المرشحين في الإعلام الجماهيري وكذلك سمح لهم التعبير عن الرسائل السياسية كما سمح بوجود أوقات إعلان سياسي مدفوعة الأجر على محطات الإعلام الخاصة. ويمتلك اثنان من المرشحين السياسيين أو سيطران على محطات إعلامية خاصة، وقد وجد المحللون الإعلاميون أن تلك المحطات قد قدمت تغطية متحيزة لمصالحها الانتخابية. إجمالاً، كانت هناك تغطية إعلامية كبيرة للمرشحين الرئيسيين وللعملية الانتخابية بشكل عام. كما وجد المحللون الإعلاميون أن المرشحين لم يستخدموا الخطابات الحماسية للهجوم على بعضهم البعض.

وقد لعب الإعلام عموماً دوراً إيجابياً في تمكين المرشحين من النفاذ للناخبين وتمكين الناخبين من الحصول على معلومات حول المرشحين. ولكن التحيز الإخباري في محطات الإعلام العامة ينتهك ثقة الجمهور. يجب أن تعمل محطات الإعلام العامة بشكل حيادي تجاه كافة المرشحين والأحزاب السياسية وأن تقدم معلومات دقيقة ومتوازنة بحيث يتمكن المواطنون من اتخاذ خيارات انتخابية مدروسة وأن تتوفر لهم قاعدة سليمة يطلبون على أساسها مساءلة الحكومة. كذلك يخلق غياب أي تنظيم للدعاية السياسية المدفوعة الأجر إمكانية القيام بحملات منحازة ومنع الشفافية اللازمة للحصول والإبقاء على ثقة الجمهور تجاه الإعلام والعملية الانتخابية.

استخدام الموارد (الأموال) العامة وتمويل الحملات

لقد كانت هناك اختلافات واضحة بين المرشحين في ما يخص إمكانية حصولهم على موارد للحملات. وقد أثار عدد من المرشحين الرئاسيين وغيرهم شكوى مفادها أن مسؤولين حكوميين كانوا يستخدمون موارد السلطة الفلسطينية لمصلحة مرشح فتح. وقد انتقدت لجنة الانتخابات المركزية بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية لقيامهم بحملات داعمة للسيد عباس في حين أنهم يتلقون مرتباتهم من المؤسسات العامة، وقد بدأ أعضاء قوى الأمن الفلسطينية المرتدين للزبي الرسمي كمؤيدين في بعض نشاطات السيد عباس السياسية.

إن الموارد العامة بما فيها التمويل الحكومي والسيارات الحكومية ووسائل الاتصال وغيرها من المواد الحكومية وكذلك أوقات الدوام الخاصة بالمسؤولين والموظفين الحكوميين كلها ملك للمواطنين ولا يجوز استخدامها لمصلحة أي من الأفراد بشكل خاص أو أي من الأحزاب السياسية. إن هذا عنصر جوهري من مبادئ فصل الحزب عن الدولة وكذلك قضية أشمل من ذلك تتعلق بثقة الجمهور. في حين إنه كان من الصعب التحقق من أساس الشكاوى وقياس أثر تلك القضية، إلا أن التصور في وجود سوء استخدام للأموال العامة يقلل من ثقة الناس بالحكومة. وأثيرت أيضاً قضية إمكانية سوء استخدام الأموال الخاصة من قبل بعض المرشحين لدى بعض المصادر. يضيف غياب الإطار القانوني الواضح والمنظم لعملية تمويل الحملات لتصورات الجمهور حول هذه المشكلة.

تسجيل الناخبين واستخدام السجل المدني

في أيلول / سبتمبر وتشيرين الأول / أكتوبر، بعد أن قررت لجنة الانتخابات المركزية إعداد سجل جديد لضمان نزاهة الانتخابات، قامت اللجنة بتنظيم عملية سليمة من الناحية التقنية لتسجيل الناخبين. وقد قام المعهد الديمقراطي الوطني بمراقبة عملية تسجيل الناخبين من خلال بعثة مراقبة. بعد وفاة الرئيس عرفات والإعلان عن نية عقد انتخابات رئاسية جديدة، أعادت لجنة الانتخابات المركزية فتح سجل الناخبين في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر لتسجيل الناخبين الذين لم يقوموا بالتسجيل سابقاً، ولكنهم يرغبون في التصويت في الانتخابات الرئاسية.

نتيجة لتمديد فترة التسجيل، قدر أن نحو ٧١ بالمائة من الناخبين الفلسطينيين المؤهلين قد سجلوا في سجل الناخبين الجديد. وتمكنت بعثة مراقبة عملية تسجيل الناخبين التي أوفدها المعهد الديمقراطي الوطني من تنفيذ اختبارات على الحاسوب على قاعدة بيانات تسجيل الناخبين ووجدت أنها سليمة. ولكن بسبب ضيق الإطار الزمني المخصص للانتخابات الرئاسية، لم يكن بالإمكان استكمال عملية فحص مستقلة كاملة للسجل رغم أن بعثة المعهد الديمقراطي الوطني تنوي تنفيذ هذا النشاط قبل إجراء الانتخابات اللاحقة.

لقد قام المجلس التشريعي الفلسطيني بتعديل قانون الانتخابات بعد تحديد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية، طالبا من لجنة الانتخابات المركزية استكمال سجل الناخبين الجديد من خلال السجل المدني. ولم يكن واضحاً سبب طلب المجلس التشريعي استخدام السجل المدني حيث إنه يعتبر سجلاً غير ملائم ويضم أسماء الكثير من الناس الذين توفوا أو هاجروا. وقد حددت لجنة الانتخابات المركزية أن قرابة ٦٦٠٠٠٠ اسم قد تواجدت في السجل المدني ولم تكن مسجلة في قوائم الناخبين القائمة. وقررت تأسيس ٧٠ مركز اقتراع خاصاً لأي شخص يظهر اسمه على السجل المدني ولا يظهر على سجل الناخبين حتى يتمكن من التصويت في أي منها.

وأعربت لجنة الانتخابات المركزية عن قلقها تجاه استخدام نوعين من مراكز الاقتراع مما قد يثيره هذا الإجراء من التباس لدى الناخبين وإمكانية حدوث خروقات في التصويت، ولكنها اعتقدت أن بإمكانها التخفيف من بعض المشاكل من خلال إجراءات احتياطية وتثقيف الناخبين. فقد اشترطت لجنة الانتخابات المركزية على سبيل المثال استخدام حبر خاص لا يزول على إبهام كل ناخب للتأكد من عدم توجه الناخب للتصويت مرة أخرى. ولكن تبين عدم كفاية الوقت المحدود المتاح لتثقيف الناخبين، من أجل تعريف ناخبين كثر بالمكان الواجب عليهم التصويت فيه.

خلال عملية تسجيل الناخبين عام ٢٠٠٤، سمحت لجنة الانتخابات المركزية بالتسجيل بالإنازة للفلسطينيين المعتقلين بما في ذلك المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وقد تم رفع قضية لدى المحكمة العليا الإسرائيلية لطلب السماح للمعتقلين بالتصويت في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٩ كانون الثاني / يناير. وقد رفضت المحكمة الالتماس بحجة أنه لم يكن ممكناً من الناحية الإدارية تنظيم عملية اقتراع في وقت الانتخابات؛ وهذا ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية قيام المعتقلين والأسرى الفلسطينيين بالتصويت في الانتخابات المستقبلية.

التصويت في القدس

لقد خلق وضع مدينة القدس تحديات فريدة من نوعها للانتخابات. خلال عملية تسجيل الناخبين الأخيرة، لم يكن هناك اتفاق رسمي بين إسرائيل والفلسطينيين بخصوص تسجيل سكان القدس، وقامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق مراكز التسجيل في القدس الشرقية بعد عشرة أيام من بدء عملية تسجيل كان من المفروض أن تستمر لخمسة أسابيع. ولكن قامت لجنة الانتخابات المركزية بعملية تسجيل من باب لباب بعد أن تم تحديد موعد الانتخابات الرئاسية. وقد توصلت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لاتفاق خاص بالانتخابات الرئاسية في ٩ كانون الثاني / يناير مفاده الرجوع لشروط الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ في الانتخابات الفلسطينية التي جرت عام ١٩٩٦.

قام الفلسطينيون، عام ١٩٩٦، بالإدلاء بأصواتهم في خمسة مكاتب للبريد في القدس. وقد تمت زيادة العدد إلى ستة في هذه الانتخابات. واعتبرت الحكومة الإسرائيلية هذا نوعاً من الاقتراع الغيابي؛ في حين اعتبرته السلطة الفلسطينية تصويت في مراكز اقتراع حدث أن كانت في مكاتب البريد. بموجب الاتفاق بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، فقد كان هناك نحو ٦٠٠٠ ناخب مؤهل للتصويت في مكاتب البريد.

وقد خضعت عملية الاقتراع لرقابة موظفي البريد الإسرائيليين، والكثير منهم فلسطينيون، ولكن لم يسمح لأي من مسؤولي الانتخابات الفلسطينيين الدخول إلى المواقع. وسُمح للمراقبين الدوليين بحضور الإجراءات. كانت كل مراكز التصويت بخلاف واحد صغيرة جداً ولم يمكنها استيعاب عدد كبير من الناخبين في داخلها في الوقت نفسه. ولم تُستخدم صناديق اقتراع عادية، بل تم وضع أوراق الاقتراع في "حاويات". ولم يتم عد الأصوات في موقع الاقتراع، بل قامت عربات إسرائيلية بنقلها إلى مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية. وكانت مسؤولية الأمن في مكاتب البريد خلال عملية الاقتراع تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية.

سُمح للفلسطينيين المقيمين في القدس، بالإضافة للتصويت في مكاتب البريد الستة، بالتصويت خارج المدينة في ١٢ مركزاً انتخابياً. وتقدر لجنة الانتخابات المركزية أن ما يقارب ٩٠٠٠٠ من هؤلاء الناخبين يلزمهم السفر إلى ١٢ مركزاً خارج القدس بالرغم من صعوبة التنقل.

لم تكن التدابير الخاصة بالناخبين من فلسطينيي القدس ملائمة وربما أثرت على نسبة مشاركة الناخبين. كذلك، فإن على الفلسطينيين المقيمين في القدس امتلاك بطاقة هوية خاصة. وقد نشرت شائعات إبان انتخابات عام ١٩٩٦ وقبل الانتخابات الحالية بأنه إذا ما قام أي منهم بالتصويت في الانتخابات فإنه سيتعرض لمصادرة بطاقة هويته أو يواجه ضياع بعض المزايا المرتبطة بتلك الهوية. وقد تكون تلك الشائعات قد أثرت بشكل سلبي على مشاركة الناخبين رغم عدم حدوث أي من تلك العواقب خلال انتخابات عام ١٩٩٦. كذلك، تم إصدار تصريح ضمانات من قبل السلطات الإسرائيلية يفيد بعدم اللجوء لمثل تلك العواقب. مهما كانت العوامل المسببة أو المخففة فإن المشاركة المنخفضة للناخبين في القدس يوم ٩ كانون الثاني / يناير شكلت نوعاً من خيبة الأمل في هذه الانتخابات.

ساد النظام والسلام اليوم الانتخابي بشكل عام. وكان هذا إنجازا كبيرا نظرا للاحتلال القائم وللصراع الدائر وللمخاوف الجديدة من إمكانية نشوء أحداث عنف في اليوم الانتخابي. ولكن كانت هناك بعض الأحداث المتفرقة للترهيب والتحرش قام بها بعض النشطاء في فتح تجاه بعض الناخبين والمؤيدين للمرشحين الآخرين وكان واحد من تلك الأحداث على الأقل يشمل مراقبا دوليا.

وقد تكون لدى البعثة انطباع حسن حول المرشحين ومدى مهنية مسؤولي مراكز الاقتراع وأعضاء لجان الانتخابات الفرعية وممثلي لجنة الانتخابات المركزية الذين عملوا لساعات طويلة في ظل ظروف صعبة. وقد تم تنفيذ عملية الاقتراع وعد الأصوات في مراكز الاقتراع بشكل يتسم بالشفافية. تعاونت السلطات الانتخابية مع وكلاء مرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين ومع المراقبين الحياديين المحليين والدوليين.

كان أحد أكثر العناصر تشجيعا في عملية الانتخابات الفلسطينية استمرار تطوّر عملية مراقبة الانتخابات من قبل وكلاء الأحزاب والمرشحين المستقلين، وكذلك من قبل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية وغير الحزبية. لقد قامت لجنة الانتخابات المركزية بمنح اعتماد لأكثر من ١٤٠٠٠ وكيل حزبي أو وكيل مرشح مستقل ليقوموا بمراقبة عملية الاقتراع. كذلك تم منح اعتماد لعدة آلاف مراقب غير حزبي محلي، وقد كان القسم الرئيسي منهم يعمل ضمن اللجنة المدنية لمراقبة الانتخابات الفلسطينية. بيّنت كل هذه الجهود معا اهتماما قويا ومشاركة كبيرة في العملية الانتخابية.

من الإجراءات الاحتياطية الأهم في العملية الانتخابية اشتراط نشر محضر رسمي يبيّن نتائج عملية عدّ الأصوات على الجمهور خارج كلّ مركز اقتراع. وهذا يعزّز من ثقة الجمهور ويسمح لوكلاء المرشحين ومراقبي الانتخابات المحليين بتدوين النتائج والقيام بعملية تدقيق مستقلة لمجموع محاضر الاقتراع على مستوى لجان الانتخابات الفرعية ولجنة الانتخابات المركزية.

لقد كانت هناك مشاكل متعلقة بسجلات الناخبين المنبثقة عن السجل المدني التي تمّ استخدامها في مراكز الاقتراع الخاصة وكذلك القوائم المستخدمة في القدس، حسبما نبين فيما يلي. وقد حدث تعديل في اللحظة الأخيرة على إجراءات الاقتراع وسبب هذا التباسا لدى الناخبين ولدى المسؤولين الانتخابيين مما أدى إلى عدم تكافؤ فرص التصويت. وأدى هذا إلى بعض التساؤلات حول مدى عدالة عملية الاقتراع.

خلال اليوم الانتخابي، قرّرت لجنة الانتخابات المركزية تمديد عملية الاقتراع لساعتين، مما أجّل إغلاق صناديق الاقتراع من الساعة السابعة مساء إلى الساعة التاسعة مساء. كذلك قررت لجنة الانتخابات المركزية خلال اليوم الانتخابي السماح لأي شخص يثبت بأنه فلسطيني، ولم يكن قد قام بالتصويت بعد، أن يقوم بالتصويت في أي من مراكز الاقتراع الخاصة وعددها ٧١. لم يتم إيصال تلك القرارات لمسؤولي الانتخابات أو للناخبين بطريقة دقيقة وآنية، مما أحدث ارتباكا وأساء إلى عملية التنفيذ. في حين أن تلك القرارات تندرج ضمن صلاحيات لجنة الانتخابات المركزية القانونية، إلا أن مخاوف أثّرت بشأن توقيتها والحاجة إليها.

لم تظهر نسبة كبيرة من أسماء الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين المناسبة في مكاتب البريد المحددة للاقتراع في القدس. وهذا أدى إلى نشوء توتر في أماكن الاقتراع تلك وأوجد إمكانية فقدان عدد كبير من الناخبين لأهلية الانتخاب. وقد أثار الرئيس كارتر هذه المشكلة مع المسؤولين. نتيجة لذلك، توصلت السلطة الفلسطينية، ولجنة الانتخابات المركزية والحكومة الإسرائيلية وخدمات البريد إلى اتفاق في منتصف اليوم يسمح بموجه للأشخاص القادرين على توفير دليل يفيد بقيامهم بالتسجيل للانتخاب أن يقوموا بالاقتراع في مكاتب البريد، حتى وإن لم تكن أسماؤهم واردة في سجل الناخبين. وقد قام المراقبون الدوليون بالتحقق من هذه العملية.

خففت الاتفاقية من حدة التوتر في مكاتب البريد وسمحت لعدد كبير من المرشحين المؤهلين بالقيام بالاقتراع ولولا تلك الاتفاقية كانوا سيحرمون من حقهم في التصويت. سبب عدم تطبيق الاتفاق بشكل موحد في مختلف مكاتب البريد كذلك نوعاً من الالتباس وعدم التكافؤ في فرص التصويت لدى بعض الفلسطينيين. ينبغي التعامل مع القيود المفروضة على الفلسطينيين الذين يقومون بالاقتراع في القدس في الانتخابات المستقبلية.

أعرب الكثير عن مخاوفهم أثناء تنظيم الانتخابات من أن الحواجز والنقاط العسكرية الإسرائيلية سوف تعيق بشكل كبير نشاطات اليوم الانتخابي. ردّاً على ذلك، قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بتجميع فريق من الخبراء، عمل مع قوات الدفاع الإسرائيلية وغيرها من الهيئات، كما كرّست مركز أزمات الطوارئ لتنسيق الردود على المشاكل المرتبطة بالانتخابات. وقد تم تخفيف القيود بشكل كبير على نقاط التفتيش الداخلية في اليوم الانتخابي لتسهيل حركة الناخبين. كما خفّ تواجد القوات الأمنية الإسرائيلية في مكاتب البريد في القدس المخصّصة لعملية الاقتراع، مما شكّل اختلافاً كبيراً عن الوضع في انتخابات عام ١٩٩٦. قام أيضاً مركز الأزمات التابع لوزارة الخارجية بتسهيل نشاطات مراقبي الانتخابات الدوليين وحاول التعامل مع المخاوف التي أعربوا عنها.

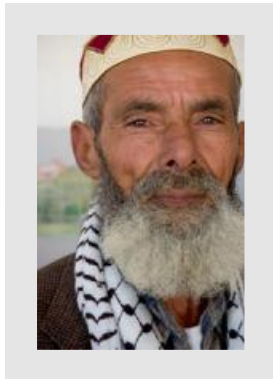
THE DELEGATION AND ITS WORK

الوفد وعمله

إنّ المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر عبارة عن منطمتين غير حكوميتين ومستقلتين وقد نفذتا أكثر من ١٠٠ نشاط رقابة حيادية على مراحل ما قبل الانتخابات وخلال اليوم الانتخابي وبعد الانتخابات في كافة أنحاء العالم. وتقرّر كلتا المؤسستين بأنه لا يجوز فصل الانتخابات عن العمليات السياسية الأشمل التي تشكل جزءاً منها. تركز المنهجيات التي يتبعها المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر لتقييم الانتخابات على أساس تغطية كافة النواحي المتعلقة بالعملية الانتخابية حتى يمكن التوصل إلى فهم دقيق لطبيعة الانتخابات. ولا بد من تكريس وزن كبير للمراحل السابقة للانتخابات وكذلك لعملية إيجاد حلول للشكاوى والنزاعات اللاحقة للانتخابات.

وقد عقد الوفد اجتماعات مع: ممثلين عن المرشحين للرئاسة؛ ورئيس لجنة الانتخابات المركزية وممثلين عنها؛ وممثلين عن محطات الإعلام الإخبارية؛ وقادة المجتمع المدني؛ ورؤساء بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي؛ وممثلين آخرين للمجتمع الدولي ممن يهتمون بدعم عملية انتخابات فلسطينية ديمقراطية؛ ومسؤولين كبار في الحكومة الإسرائيلية؛ بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد عمل الوفد بالتعاون مع منظمات رقابة الانتخابات الفلسطينية غير الحزبية وكذلك مع بعثات مراقبة الانتخابات الدولية التي نظّمها الاتحاد الأوروبي.

وقد انقسم أعضاء البعثة إلى فرق تمّ توزيعها على ١٦ دائرة انتخابية في الأراضي الفلسطينية لتجتمع مع قادة حكوميين وانتخابيين وسياسيين ومدنيين، كلّ في دائرته. وفي اليوم الانتخابي، قامت الفرق بمراقبة عملية الاقتراع والعد والفرز في أكثر من ٢٠٠ مركز اقتراع تم اختيارها على أساس عيّنة علمية إحصائية وفي لجان الانتخابات الفرعية. ثم قام أعضاء البعثة بالاجتماع مرة أخرى في القدس لاستخلاص المعلومات من بعضهم البعض ولوضع هذا البيان. ويعرب الوفد عن امتنانه لكلّ الأشخاص الذين قابلهم.



ب- بيان بعثة المراقبة قبل الانتخابات

بيان صادر عن بعثة تقييم ما قبل الانتخابات الرئاسية
الفلسطينية البعثة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني
القدس في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤

STATEMENT OF THE NDI PRE-ELECTION ASSESSMENT MISSION TO THE PALESTINIAN PRESIDENTIAL ELECTIONS

Jerusalem, 22 December 2004

أعدّ هذا البيان فريق تقييم فترة ما قبل الانتخابات الذي نظمه المعهد الديمقراطي الوطني بالشراكة مع مركز كارتر. لقد تفحص الوفد التحضيرات الفنية والجو السياسي المحيطين بالانتخابات الرئاسية القادمة في الضفة الغربية وغزة، التي حدد موعدها حالياً يوم الأحد ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥. عقد فريق التقييم ما بين الفترة من ١٣ إلى ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ عدداً من الاجتماعات مع السلطات الانتخابية وممثلي الحملات ومسؤولين حكوميين فلسطينيين وإسرائيليين وكذلك مع ممثلين عن منظمات المراقبة الدولية والمحلية وعن الأحزاب السياسية بالإضافة لقادة مجتمع مدني وممثلين عن المجتمع الدولي.

ضم الوفد: ليسلي كامبيل، وهو شريك رئيسي في المعهد الديمقراطي الوطني ومدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وجنيفر كولينز-فولي، وهي خبيرة في إدارة الانتخابات وتثقيف الناخبين؛ وجوزيف هول، وهو الممثل الإقليمي الأكبر للمعهد الديمقراطي الوطني في برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وماثيو هودس، وهو مدير برامج فض النزاعات في مركز كارتر؛ وأودري ماكلوغلين، وكانت سابقاً زعيمة الحزب الديمقراطي الجديد في كندا وتعمل حالياً كمديرة أكبر لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب؛ بالإضافة لشانون أوكونيل، وهي أخصائية في الحملات والانتخابات وتطوير الأحزاب السياسية ومديرة برامج المعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة. بالإضافة لخبرة الوفد ككل في التنمية السياسية وإدارة الانتخابات وتثقيف الناخبين، فقد شارك أعضاء الوفد بشكل جماعي في أكثر من عملية تقييم سياسي وانتخابي في كافة أنحاء العالم بما في ذلك العديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتشكّل عملية التقييم لما قبل الانتخابات جزءاً من جهود المراقبة الدولية الشاملة التي ينفذها المعهد الديمقراطي الوطني بخصوص الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٩ كانون الثاني / يناير. إن الهدف من هذه المبادرة هو المساعدة في تنمية مؤسسات ديمقراطية مستدامة تمكّن الفلسطينيين من اختيار قادتهم ومثليهم بحرية. ستبنى عملية مراقبة الانتخابات الرئاسية على بعثة الرقابة الدولية التي نظّمها المعهد مؤخراً خلال عملية تسجيل الناخبين التي تمت في الضفة الغربية وغزة. وقد أصدر المعهد بياناً أولياً حول استنتاجاته خلال عملية تسجيل الناخبين في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤. في ما يلي البيان الأول لبرنامج المراقبة لما قبل الانتخابات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الفلسطينية المزمع إجراؤها عام ٢٠٠٥.

السياق السياسي

لقد وجد الفريق درجة عالية من الاتفاق بين قادة الأحزاب السياسية الفلسطينية ونشطاء المجتمع المدني والمراقبين السياسيين. وينظر إلى الانتخابات القادمة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاختيار الرئيس التالي للسلطة الفلسطينية ليخلف الرئيس ياسر عرفات، في العالم كله على أنها فرصة رئيسية لبدء حقبة جديدة في السياسة الفلسطينية ولإطلاق الإصلاح اللازم للحكم الفلسطيني. على الرغم من ترحيب معظم الفلسطينيين بالانتخابات الرئاسية، إلا أنهم يقرون بأنها مجرد ممارسة محدودة في ما يتعلق بتنمية المؤسسات الديمقراطية السائرة في الأراضي الفلسطينية. فترة الانتخابات الرسمية المقتضبة-١٥ يوما-لا تمنح سوى القليل من الوقت للقيادة السياسية الجديدة لتظهر، وهذا يعتبر عائقا خطيرا للمتسابقين السياسيين الأقل شهرة. فمعرفة الاسم وإمكانية النفاذ للموارد بالنسبة للمرشحين الأكثر شهرة تلعب دورا غير متناسب في تحديد من سيفوز في سباق كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فلا يمكن لنشاطات الأحزاب السياسية وتثقيف الناخبين وكلاهما من العناصر الأساسية لعملية الديمقراطية القائمة أن تكون قد وصلت المستوى المتوقع في سباق الرئاسة.

تشأ نقاط القصور المحتملة هذه عن النص القانوني القاضي بالدعوة لانتخابات خلال ٦٠ يوما من وفاة الرئيس، ويجب عدم النظر إليها على أنها تعيق إجراء انتخابات شرعية. في واقع الأمر، فإن القائمة الانتخابية النهائية التي تضم سبعة مرشحين لرئاسة السلطة الفلسطينية تضم أسماء لعدة قادة سياسيين لهم احترامهم ومكانتهم، وهم، لو توفرت الظروف العادلة، يجب أن يوفروا للفلسطينيين بدائل سياسية حقيقية في اليوم الانتخابي.

إن عمل لجنة الانتخابات المركزية المسبق للتحضير للانتخابات المحلية في ٢٠٠٤-٢٠٠٥- سواء في إعداد سجل ناخبين جديد أو في تدريب وتوزيع العاملين في الانتخابات- قد تم إدماجه في التحضيرات للانتخابات الرئاسية. وتحظى لجنة الانتخابات المركزية بشكل كبير بثقة الناس الذين قابلهم الوفد، وأعرب معظم المتنافسين في الانتخابات عن رضاهم على التحضيرات الفنية للانتخابات. لقد لاحظ المعهد والمراقبون الآخرون أن هناك إقرارا بقدرة لجنة الانتخابات المركزية على مجابهة الضغط السياسي- وهذه صفة حتمية للجنة مستقلة.

لقد التزمت إسرائيل بتسهيل عملية الانتخابات الفلسطينية وقد صرح مسؤولون عن الاستعداد لصرف الوقت والجهد اللازمين لتأمين السير السليم للعملية في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية. ويبدو أن هناك عدداً من الاجتماعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض على تفاصيل التعاون. لقد أقرّ المسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون بضرورة التفاوض والتوصل لاتفاق بخصوص الإجراءات الانتخابية مثل حرية الحركة أو عملية الاقتراع في القدس الشرقية. ولكن الوفد يلحظ أن معظم الأحزاب السياسية تجهل تفاصيل اتفاق من هذا النوع بخصوص تلك القضايا الأساسية، إذا ما كان الاتفاق موجودا بالأصل. إن غياب مثل تلك المعلومات في مثل هذه المرحلة المتأخرة يثير التباسا وشكلا من اللاتيقين لدى الناخبين، ومن الضروري الإسراع في تطبيق تلك الاتفاقيات، إذا ومتى تم التوصل إليها.

لقد وعدت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل بالترحيب بعمل مراقبي الانتخابات الدولية المعتمدين وبدعمه. وقد تلقى وفد المعهد الديمقراطي الوطني لفترة ما قبل الانتخابات الترحيب والمساعدة من كافة الهيئات المدرجة أعلاه وهو يتوقع تعاونا كاملا في عمله حتى اليوم الانتخابي وأثناءه.

في حين أنّ السياق السياسي المحيط بالانتخابات السياسية الفلسطينية لعام ٢٠٠٥ إيجابي بشكل عام- خاصة في ضوء استمرار بيئة الصراع واللايقين- ما زال هناك عدد من المشاكل الجوهرية التي تبقى بدون حل حتى لحظة كتابة هذا البيان. تتعلق تلك القضايا الرئيسية بما يلي:

حرية الحركة

تعتبر حرية حركة مسؤولي الانتخابات الذين يتوجب عليهم توفير المواد والتدريب للعاملين في مراكز الاقتراع، وحرية حركة المرشحين والعاملين في الحملات الذين يحتاجون لحضور اجتماعات وتنظيم نشاطات الحملة، وأيضاً، الناخبين حتى يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم، قضية مهمة لم يتم حلها بعد. ما زال الكثير من المدن والبلدات الفلسطينية في كافة أرجاء الضفة الغربية وغزة خاضع للاحتلال العسكري ولنظام منع التجول. فرضت قيود صارمة، منذ بداية الانتفاضة الثانية، على الحركة بين القرى والبلدات والمدن في الضفة الغربية وغزة.

وللقيود المفروضة على الحركة آثارها على نجاح العملية الانتخابية. إذا لم يستطع مسؤولو الانتخابات إيصال المواد والتدريب في كل مركز اقتراع وتدريب كل عامل انتخابات، فيمكن المساس بامتيازات بعض الناخبين. إذا لم يكن المرشحون ومسؤولو الأحزاب السياسية متمتعين بحرية الوصول إلى المناطق والتواصل بشكل مباشر مع الناخبين، قد تضيق فرصة لتعزيز العلاقة بين المواطن والقيادة المنتخبة، وهي عملية مهمة سواء على المدى القصير أو البعيد. وهذا قد يضر بالمرشحين الذين لا يتمتعون بدعم سياسي كبير فعلاً نظراً لفرض قيود على تنقلاتهم.

لقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون في الصحف بأنّ هناك اتفاقاً يسمح بحرية حركة المرشحين السياسيين ومساعدتهم والعاملين في الانتخابات. وقد أعلنوا لاحقاً أنّ الناخبين الفلسطينيين سيحظون بحرية الحركة في خلال الساعات الاثنتين والسبعين المحيطة باليوم الانتخابي. لم يتم نشر تفاصيل هذا الاتفاق المعلن على نطاق واسع كما لم يتم طبعه ولا يبدو أنّ هناك تنفيذاً كاملاً لهذا الاتفاق على الحواجز الإسرائيلية في هذه الفترة.

تحضيرات الانتخابات وحرية الحركة في غزة

تمّ التحضيرات للانتخابات في غزة في ظل ظروف صعبة للغاية. صعبت المواجهات المسلحة والحواجز وإغلاق الطرق، في الأيام الماضية، المهام التنفيذية لنقل مواد الانتخابات وتدريب الموظفين. لم يتمكن المسؤولون الانتخابيون من استكمال تحضيراتهم في كافة مراكز الاقتراع وخاصة تلك الواقعة إلى الجنوب من حاجز أبو هولي، بسبب القيود المفروضة على الحركة. وإذا لم يتم فتح الطريق بدون تأخير، فإننا قد نصل إلى موعد يجعل التحضيرات، لكافة النواحي الفنية اللازمة لعملية ديمقراطية، متناهية الصعوبة، هذا إذا لم تكن مستحيلة. وحتى كتابة هذا البيان، كانت هناك سبع مناطق في غزة لم يتم إيصال المعدات الانتخابية إليها، ولم يتم تدريب مشرفي الانتخابات في غزة والذي كان من المفترض ان يتم الأسبوع الفائت، وقد تعطل بسبب تعطيل وصول مواد التدريب. وقد قيل إنّ مدير لجنة الانتخابات المركزية في غزة لم يسمح له بمغادرة رفح لخمسة أيام.

التصويت في القدس

ما زال الوضع السياسي لمدينة القدس قضية غير محلولة، وكذلك حقّ المقيمين الفلسطينيين في المدينة في المشاركة في الانتخابات لاختيار السلطات الفلسطينية الحاكمة. لم تكن هناك اتفاقية رسمية، خلال عملية تسجيل الناخبين الأخيرة، بين إسرائيل والفلسطينيين بخصوص تسجيل سكان القدس، وقد أغلقت السلطات الإسرائيلية مراكز التسجيل في القدس الشرقية بعد عشرة أيام من فتحها.

لقد أشارت التصريحات العامة الإسرائيلية والفلسطينية إلى إعادة تطبيق الاتفاقية التي عقدت بخصوص التصويت في القدس عام ١٩٩٦ التي قام بموجبها الفلسطينيون بالتصويت في خمسة مكاتب بريد في كافة أرجاء المدينة. لقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية هذا النوع من الاقتراع على أنه اقتراع غيبي، في حين اعتبرته السلطات الفلسطينية عملية اقتراع في مراكز اقتراع حدث أن كان مكانها مكاتب البريد. على أية حال، لم تتلق لجنة الانتخابات المركزية والأحزاب السياسية حتى موعد كتابة هذا البيان، أية تفاصيل عن أي اتفاق رسمي لتنفيذه.

كان عدد المقترعين، في انتخابات عام ١٩٩٦، من القدس الشرقية هو الأقل من كافة الدوائر الانتخابية لعدة أسباب، بما فيها مخاوف سكان القدس من فقدان بعض المزايا في حال شاركوا في عملية الانتخاب. إن التطمينات العامة بأن الفلسطينيين، سكان القدس، لن يواجهوا نتائج سلبية نتيجة لممارسة حقهم في الانتخاب من شأنها أن تزيد نسبة المشاركة.

تقدّر لجنة الانتخابات المركزية أن العدد الكلي المحتمل للناخبين الفلسطينيين من القدس قد يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠. تستطيع بعض من مكاتب البريد الخمسة التي استخدمت عام ١٩٩٦ استيعاب ستة ناخبين فقط في كل مرة أو في الوقت نفسه، وهذا الحساب لا يأخذ بالاعتبار المراقبين ومثلي الإعلام الذين سيولون اهتماما خاصا لتلك المراكز. فلا بد من إيلاء اهتمام بزيادة عدد مراكز الاقتراع في القدس.

سجل الناخبين والتحضيرات الفنية

نظّمت لجنة الانتخابات المركزية، في أيلول / سبتمبر وتشيرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، عملية جيدة فنياً لتسجيل الناخبين، وقد أشرفت عليها بعثة مراقبين دوليين من المعهد الديمقراطي الوطني. بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات والإعلان عن العزم بعقد انتخابات رئاسية، أعادت لجنة الانتخابات المركزية فتح سجل الناخبين في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر لتضيف إليه الناخبين الذين لم يكونوا قد سجلوا، ولكن يرغبون في التصويت في الانتخابات الرئاسية.

لقد تأسست لجنة الانتخابات المركزية عام ٢٠٠٢، كلجنة انتخابية جديدة ومستقلة. وقد قرّرت اللجنة إعداد سجل ناخبين جديد تماما، بدلا من اللجوء ببساطة للسجل المدني، بسبب المخاوف والانتهاكات بوجود تحايل انتخابي في انتخابات عام ١٩٩٦ وقضايا أخرى تتعلق بنوعية السجل.

حاليا، القضية الأساسية المتنازع عليها بخصوص سجل الناخبين تتعلق بتعديل على القانون الانتخابي الذي أصدره مؤخرا المجلس التشريعي الفلسطيني والذي يطلب فيه من لجنة الانتخابات المركزية "استكمال" سجل الناخبين بالسجل المدني. بدون إضافة الأسماء الموجودة على السجل المدني، فإن سجل الناخبين يحتوي على قرابة ٧٢٪ من الناخبين الفلسطينيين المؤهلين. وجد المعهد الديمقراطي الوطني، في بيان أصدره في ٧ تشرين الأول / أكتوبر، أن عملية تسجيل الناخبين الأخيرة قد تمت على درجة عالية من المهنية. ومن غير الواضح لماذا يصير المجلس التشريعي على استخدام السجل المدني، رغم الشكوك المثارة حول نوعيته، ما دام قد تم إنشاء سجل ناخبين جديد من خلال عملية تقنية سليمة.

لقد أدّى قرار المجلس التشريعي هذا إلى إحداث ارتباك لدى الناخبين لأن عليهم التوجه الآن إلى مراكز اقتراع مختلفة حسب القائمة التي يظهر اسمهم فيها. وتنوي لجنة الانتخابات المركزية إنشاء مراكز اقتراع مختلفة (٦٢ في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة) لأولئك المسجلين فقط في السجل المدني. يتوجب على الناخبين الذين تسجلوا مؤخرا لدى لجنة الانتخابات المركزية العودة إلى الموقع الذي تسجلوا فيه حتى يقوموا بعملية التصويت، والذي سيصبح من مراكز الاقتراع "العادية". على الناخبين المسجلين في السجل المدني ولكن لا تظهر أسمائهم على سجل الناخبين الرسمي أن يحددوا مراكز اقتراع "خاصة" وأن يتوجهوا إليها، حسب اسمهم الأول. أم أولئك الذين لا تظهر أسمائهم في أي من السجل المدني أو السجل الانتخابي الذي أعدته لجنة الانتخابات المركزية، فلن يسمح

لهم بالتصويت. كما هناك إمكانية وجود بعض الأسماء على القائمتين، لذلك تخطط لجنة الانتخابات المركزية الآن إلى وضع علامة على كل ناخب من خلال استخدام حبر غير قابل للمسح-وهو نظام تم استخدامه بنجاح في كافة أنحاء العالم لتفادي تعدد عمليات الاقتراع من قبل الناخب الواحد.

رغم وجود شكوك على نوعية السجل المدني، وبالتالي إثارة أسئلة حول العدد الحقيقي للناخبين المؤهلين الموجودين على القائمة، فإن مراكز الاقتراع العادية ستستخدم بالمتوسط ٤٣٨ ناخبا لكل مركز اقتراع، في حين أن مراكز الاقتراع الخاصة ستستخدم بالمتوسط ١٣٢٨ ناخبا في كل مركز اقتراع، حسب التقديرات الأخيرة لكل من عددي السكان. إذا كانت نسبة المشاركة عالية، فإن هناك إمكانية وجود طوابير طويلة أمام مراكز الاقتراع الخاصة.

تثقيف الناخبين، الاتصالات ومراقبة الانتخابات المحلية

لم يتلق الناخبون، حتى تاريخه، سوى معلومات محدودة حول نظام الاقتراع الجديد. كذلك لم يتم الإفصاح، للجمهور، عن تفاصيل الاتفاقيات المتعلقة بحرية الحركة والانتخابات في القدس الشرقية والتي أشار إليها مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون، كما لم يتم أي من المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد ببذل جهود كافية لطمأنة الجمهور الفلسطيني بوجود مثل هذه الاتفاقيات وبأنه سيتم تنفيذها بأمانة. وفي ظل غياب تلك المعلومات، فإن الأحزاب السياسية الفلسطينية والناخبين قد يفقدون الثقة في الحملة وقد لا يقومون فعلا بالتصويت وفق نسبة المشاركة التي تكون متوقعة في ظروف مغايرة.

يبدو أن وفاة ياسر عرفات وقصر فترة التحضير للانتخابات قد ضيقا مجال تقديم نشاطات معمقة لتثقيف الناخبين. تقترح المعلومات الواردة بأن معظم الفلسطينيين ليسوا على دراية بتفاصيل الاقتراع للرئاسة، وأن معلوماتهم قليلة بخصوص معظم المرشحين. ويمكن حل هذا الوضع خلال فترة الحملات الرسمية ولكن يبدو أن تلك القضية بحاجة لاهتمام أكبر.

تنظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تدريبات لبعثات مراقبي الانتخابات المحليين. وتشير تقارير لجنة الانتخابات المركزية إلى أنه من المتوقع أن يتسجل نحو ١٠,٠٠٠ مراقب محلي لمراقبة الانتخابات الرئاسية. ورغم هذا المستوى الرائع من النشاطات، إلا أنه من غير الواضح ما إذا ما كانت هذه الجهود ستشتمل على حملة شاملة لتثقيف الناخبين.

التوصيات RECOMMENDATIONS

١ حرية الحركة

إن قدرة مسؤولي الانتخابات والمرشحين وفرق الحملات ومسؤولي الأحزاب السياسية على الحركة بحرية في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة سيكون لها أثر عميق على نوعية الحملات وعلى الانتخابات نفسها. كما بيّنا في هذا التصريح، فقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون عن استعدادهم لتسهيل متطلبات هذه الانتخابات. ولتحقيق تلك الغاية يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بضرورة منح حرية حركة كاملة للمسؤولين والعاملين الانتخابيين وكذلك تسهيل وصولهم للمناطق بسهولة.

كما ينبغي منح تسهيلات حركة للمرشحين الرئاسيين ولموثفي الحملات ومسؤولي الأحزاب السياسية بأسرع وقت ممكن وبالتأكيد في خلال فترة لا تتأخر عن الموعد الرسمي لبدء الحملات الانتخابية.

كما يجب أن يحظى الناخبون بحرية حركة كاملة أقله في الفترة بين ٨-٠١ كانون الثاني بغرض الوصول لمناطق الاقتراع. يشترط قانون الانتخابات على الناخبين التسجيل والتصويت في مكان إقامتهم بالنسبة للانتخابات الوطنية، وهذا يتطلب بالتأكيد أن يقوم بعضهم بالسفر. كما أن الكثير من الناخبين المسجلين في السجل المدني يتوجب عليهم الاقتراع في مراكز اقتراع خاصة وهي أقل عددا من مراكز الاقتراع العادية وبالتالي تقل سهولة الوصول إليها.

٢ القدس

الوقت ينفذ للوصول لاتفاق يمكن تنفيذه في يوم الانتخابات، حول التصويت في القدس، سواء في ما يتعلق بالوفاء بالشروط الفنية لتسيير انتخابات أو بتوصيل كافة المعلومات للناخبين حول النظم القائمة للاقتراع.

يحتاج أهل القدس لتطمينات صريحة من قبل المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين بأن ممارستهم لحقهم في الانتخاب خلال الانتخابات المزمع إجراؤها في كانون الثاني / يناير لن يؤدي إلى فرض عقوبات عليهم بأي شكل كان. ويوصي المعهد الديمقراطي الوطني بضرورة التوصل إلى اتفاق يشمل حمايات خاصة وضمانات للناخبين من القدس الشرقية بأنهم لن يتعرضوا لمعاونة نتيجة لمشاركتهم في تلك الانتخابات. في يوم الانتخاب، سيثير التوزيع الحكيم لقوات الأمن الإسرائيلية على مراكز الاقتراع الثقة بشأن حقيقة تلك الضمانات.

كذلك، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بضرورة زيادة عدد المواقع المستخدمة للاقتراع في أي اتفاق يتم التوصل إليه. وكذلك، يوصي المعهد باعتبارات خاصة لتدريب العاملين في مراكز الاقتراع وهم موظفو البريد بدلا من موظفي لجنة الانتخابات المركزية، وكذلك لتسهيل نقل بطاقات الاقتراع.

٣ تثقيف الناخبين والاتصالات

لقد أدت التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات وخطط لجنة الانتخابات المركزية لإدراج التعديلات الجديدة في اللوائح الجديدة المتعلقة بهذه الانتخابات إلى وضع معقد بالنسبة لعملية الاقتراع في اليوم الانتخابي. يجب على الناخبين الذين تسجلوا مؤخرا في سجلات لجنة الانتخابات المركزية، العودة إلى الموقع الذي تسجلوا فيه حتى يقوموا بعملية التصويت، في حين أن أولئك المسجلين في السجل المدني عليهم التصويت من مراكز اقتراع منفصلة. يتطلب هذا النظام الجديد والمثير للالتباس حملة شرسة لتثقيف الناخبين لضمان أن يكونوا على دراية كاملة بتلك التدابير في يوم الاقتراع ولتفادي فقدان الناخبين للأهلية وحدوث أية بلبلة في مراكز الاقتراع.

يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بأن تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية وكافة السلطات الفلسطينية الأخرى ذات العلاقة بالعمل معا لتنظيم جهود شاملة ومناسبة لتثقيف الناخبين من أجل ضمان أن يكون كافة الناخبين على دراية كاملة بالعمليات التي يتم تنفيذها لهذه الانتخابات. وهذا يشمل توزيع تفاصيل أي اتفاق يتم التوصل إليه بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على الجمهور بما في ذلك حرية الحركة والتدابير في القدس. ويجب نشر تفاصيل مثل تلك الاتفاقيات على الفور عند الانتهاء منها حتى يكون الناخبون على دراية كاملة بكافة الإجراءات التي يتم تنفيذها وحتى تستطيع لجنة الانتخابات المركزية أن تتحرك بالسرعة المناسبة لتنفيذها.



ج- البيان الصادر في

أيلول- تشرين الأول ٢٠٠٤ حول عملية تسجيل الناخبين

تصريح مبدئي للمعهد الديمقراطي الوطني ، تصريح
المراقبين الدوليين حول تسجيل الناخبين الفلسطينيين
أيلول-تشرين الأول ٢٠٠٤ . القدس في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٤

PRELIMINARY STATEMENT OF THE NDI INTERNATIONAL OBSERVER DELEGATION
TO THE REGISTRATION OF PALESTINIAN VOTERS, SEPTEMBER-OCTOBER 2004
Jerusalem, 7 october 2004

أعدّ هذا التصريح الوفد المتعدّد الجنسيات الذي نظمه المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI). قامت البعثة المراقبة بتقييم عملية تسجيل الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مدة استمرت خمسة أسابيع ابتداء من ٤ أيلول حيث قامت بزيارة ميدانية لمعظم مراكز التسجيل في الفترة الواقعة بين ٢٧ أيلول و٧ تشرين الأول. وقد اشتملت نشاطات البعثة على زيارة ١١٧ موقع تسجيل وإجراء عدد من اللقاءات مع القادة السياسيين والمدنيين والسلطات الانتخابية وكذلك مع ممثلي المجتمع الدولي.

ضمّت بعثة المراقبين خبراء في الانتخابات وعملية تسجيل الناخبين والتنمية الديمقراطية من سبعة بلاد. وقد اختير عدد كبير منهم بسبب تفهمهم لهذه المجالات في مناطق الصراع. وقد ضم الوفد المراقب:

بول أدامز (Paul Adams)، الرئيس السابق لمكتب الشرق الأوسط من الهيئة الإعلامية الكندية (ذا جلوب أند ميل - The Globe and Mail)، ومدير برنامج سابق لدى المعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة؛ وشاري بريان (Shari Bryan)، وهو اختصاصي قانوني لديه خبرة في القوانين المدنية والجنائية والدولية كما قاد عدة بعثات مراقبة انتخابات في عدد من الدول ويعمل حالياً كرئيس إقليمي لدى المعهد الديمقراطي الوطني لبرامج المعهد في جنوب وغرب أفريقيا؛ وكايت فيرون (Kate Fearon)، وهي عضو مؤسس ومستشار سياسي لدى التحالف النسوي في إيرلندا الشمالية، وتشغل حالياً منصب مدير برنامج الأحزاب السياسية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني في البوسنة والهرسك؛ وجوزيف هول (Joseph Hall)، وهو حالياً الممثل الإقليمي الأكبر للمعهد الديمقراطي الوطني في الشرق الأوسط وكان سابقاً مديراً لعدد من برامج المعهد الديمقراطي الوطني منها تلك التي نفذت في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وريتشارد كلاين (Richard Klein)، وهو مستشار انتخابي رفيع المستوى في برامج المعهد الديمقراطي الوطني وقد شارك في تأليف كراس "بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين."؛ وشانون أوكونيل (Shannon O'Connell)، وهي مختصة في الحملات والانتخابات وتنمية الأحزاب

السياسية وتعمل حاليا مديرة لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة؛ وساشا باجيفتش (Sasha Pajevic) ، نائب المدير المقيم لبرامج الأحزاب السياسية الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني في المكتب الرئيسي في مونتغمرو؛ وفلاديمير بران (Vladimir Pran)، وهو مستشار انتخابي كبير في برامج المعهد الديمقراطي الوطني وعمل سابقا كمدير برنامج قوائم الناخبين المتوازية لدى مؤسسة غير حكومية وغير حزبية تضم مواطنين في بلده الأصلي كرواتيا؛ ودايفيد روز (David Rose) ، وهو نائب زعيم الحزب الاتحادي التقدمي في إيرلندا الشمالية ومختص في التحول الديمقراطي في مناطق الصراع؛ وبتارتي تور (Bjarte Tørå) ، وهو الأمين العام الدولي السابق ونائب أمين عام الحزب الديمقراطي المسيحي في النرويج ومدير مقيم لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في كينيا؛ وفيليكس أولو (Félix Ulloa)، وهو قاضٍ سابق في محكمة الانتخابات العليا في السلفادور ويعمل حاليا كمدير مقيم لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني في هايتي.

تهدف جهود المراقبة التي ينفذها المعهد الديمقراطي الوطني إلى المساعدة في تطوير مؤسسات ديمقراطية مستدامة تمكّن الفلسطينيين من اختيار قادتهم وممثليهم بحرية. وقد بدأ المعهد الديمقراطي الوطني عمله في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٩٤ قبل الانتخابات الفلسطينية العامة الأولى. نظم المعهد الديمقراطي الوطني عام ١٩٩٦ بعثة المراقبين الدوليين التي رصدت التحضيرات للانتخابات الفلسطينية وراقبت في ما بعد عملية الاقتراع نفسها. ومنذ عام ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٨، دعم المعهد كذلك جهود المجموعات الفلسطينية التي كانت تراقب عمليات الاقتراع هذه. وقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع المجلس التشريعي الفلسطيني وساعده في تطوير الملثقى المدني، وهو مبادرة للثتيف المدني. وحاليا يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بدعم جهود الأحزاب والفصائل الفلسطينية لتعزيز قدراتها للمشاركة في العملية الانتخابية الناشئة.

منذ أيلول، تولت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عملية تجميع سجل جديد للناخبين الفلسطينيين ليتم استخدامه في الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية. وحتى يمكن التعبير عن دعم المجتمع الدولي للانتخابات الديمقراطية في المؤسسات الفلسطينية، نظم المعهد الوطني الديمقراطي وفدا من المراقبين للإشراف على العملية. وتعتبر إمكانية التطور الديمقراطي بالنسبة للفلسطينيين من محاور الاهتمام ليس لدى الفلسطينيين أنفسهم فحسب بل للمنطقة والعالم. ويشكل نظام تسجيل الناخبين الذي يتمتع بمصادقية وإدارة سليمة شرطا أساسيا للإصلاح الديمقراطي.

خلال الأسبوعين الماضيين، زار أعضاء الوفد ١١٧ مركز تسجيل يمثلون كافة المحافظات في الضفة الغربية وقد تمّ اختيار المراكز من خلال عينة إحصائية. وبسبب الصراع المسلح في قطاع غزة، لم يتمكن مراقبو المعهد الوطني الديمقراطي من متابعة العمل في مراكز التسجيل هناك. ولكن قام الموظفون المحليون بعشرين زيارة في غزة. كما ينوي المعهد الوطني الديمقراطي إرسال مراقبين دوليين للإشراف على مراكز التسجيل في غزة عندما يعاد افتتاحها، وذلك بناء على وعد لجنة الانتخابات المركزية، وعندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

التعليقات الواردة هنا تعبر عن الاستنتاجات الأولية للمعهد الوطني الديمقراطي بناء على المرحلة الأولى من ثلاث مراحل لعملية المراقبة. وعندما تقوم لجنة الانتخابات المركزية بنشر سجل الناخبين، سوف يقوم المعهد بإجراء تدقيق مادي للتأكد من أن الناخبين قد تم تسجيلهم بشكل ملائم وقد أدرجت أسماؤهم بطريقة صحيحة. في المرحلة الختامية من برنامج المراقبة، سوف يقوم المعهد بمتابعة العملية التي تسمح بالاعتراض على القوائم في تشرين ثاني.

ينوي المعهد الوطني الديمقراطي نشر تقرير شامل حول عملية تسجيل الناخبين في كانون أول.

SUMMARY OF OBSERVATIONS

ملخص الملاحظات

عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين التي بدأت في ٤ أيلول ٢٠٠٤ تمت في ظل ظروف صعبة بشكل استثنائي. خلال فترة التسجيل حدثت مواجهات مسلحة وعمليات عسكرية إسرائيلية وبخاصة في شمال قطاع غزة. وقد عقدت الاجتياحات الأصغر والعمليات العسكرية وحواجز التفتيش من المهام اللوجيستية التي تشمل إنشاء مراكز التسجيل وتوريد المعدات لها وكذلك تدريب الطواقم

العامة. وبالرغم من هذه المعوقات، وخلال فترة خمسة أسابيع، تعهدت لجنة الانتخابات المركزية بعمل سجل جديد بالكامل للناخبين الفلسطينيين من خلال شبكة تضم نحو ١٠٠٠ مركز تسجيل تنتشر في كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد واجهت لجنة الانتخابات المركزية المهمة العصبية لإقناع الفلسطينيين ببذل الجهود للتوجه نحو مراكز التسجيل. وقد لاحظ مراقبو المعهد الوطني الديمقراطي أن الشكوك قد ساورت الكثير من الفلسطينيين حول قدرتهم على التأثير على النظام السياسي من خلال الانتخابات. كذلك، بسبب عدم تحديد تاريخ لعقد الانتخابات (بخلاف الانتخابات البلدية)، فلم يكن هناك حافز ملح للتسجيل. ومع بعض الاستثناءات، فإن الأحزاب والفصائل السياسية والمؤسسات المجتمعية قد فشلت في تعبئة الجماهير لدعم جهود تسجيل الناخبين حتى فترة متأخرة نسبياً من هذه العملية.

ونظراً لهذه التحديات، نظمت لجنة الانتخابات المركزية عملية التسجيل على مستوى عالٍ من المهنية الفنية. فقد أطلقت الحملة الدعائية قبل افتتاح المراكز بغرض توعية الجمهور حول عملية تسجيل الناخبين. وقد كان المسؤولون الذين عينوا موظفي المراكز عموماً متدربين بشكل جيد على الإجراءات التي يتوجب عليهم إدارتها وقد تم توفير كافة المواد اللازمة للمراكز. وقد تم تعريف المراكز عموماً من خلال يافطات كبيرة وكان عددها كبير بحيث تمكن معظم الناس من الوصول إليها مشياً على الأقدام. كما أدخلت لجنة الانتخابات المركزية نظام التصويت بالإبابة للفلسطينيين في السجون ورهن الاعتقال.

كذلك أثبتت اللجنة قدرتها على مواجهة العديد من الصعوبات التي تحتم عليها مواجهتها في تأسيس نظام جديد بالكامل. خلال سير عملية التسجيل، تبنت إجراءات خاصة للتسجيل في المنازل لكبار السن والمعاقين الذين واجهوا صعوبات في التوجه إلى مراكز التسجيل. ومنذ بداية عملية التسجيل، عندما كان التردد على مراكز التسجيل الثابتة أقل مما كان يُؤمل به، أسست لجنة الانتخابات المركزية نظام مراكز التسجيل المتنقلة التي تتمركز بالقرب من المناطق المزدحمة مثل الأسواق والمساجد لتعزيز عمل المراكز الثابتة. وقد سجل عدد كبير من الناس في هذه المراكز التي لولاها لما تكلفوا عنا التوجه للتسجيل.

من المهم بشكل كبير لمستقبل الانتخابات الفلسطينية أن تقوم لجنة الانتخابات المركزية بشكل حيادي. وهذا أمر حيوي لاستعادة ثقة الفلسطينيين بنظامهم الانتخابي. نظام تجميع قوائم الناخبين من خلال حملات باب لباب التي تمت في انتخابات عام ١٩٩٦ قد تشكلت بشكل سريع وبالرغم أن بعض الناخبين وجدوا أنها أكثر ملائمة من النظام الحالي، إلا أنها كانت تتيح مجالاً كبيراً للتلاعب أو الاستغلال. وقد أجمع فريق المراقبين الخاص بالمعهد الوطني الديمقراطي على أن نوعية العمل المقدم من لجنة الانتخابات المركزية خلال عملية تسجيل الناخبين كان فوق العادة، إذا لم يكن فريداً من نوعه، في منطقة نزاع. في حين أثارت بعض قرارات اللجنة الجدل إلا أنها تمكنت من بناء مصداقية وتكامل.

لا تقع مسؤولية إنجاح عملية التسجيل على عاتق لجنة الانتخابات المركزية وحدها. من واجب المؤسسات السياسية والمدنية أن تتحرك حتى تضمن نجاحها. ورغم أن الكثير من هذه المؤسسات بطيئة في تعبئة الدعم لعملية التسجيل، إلا أنه من الواضح أن بعضاً منها قد كثف نشاطه منذ أن بدأت العملية. وقد أعلنت لجنة الانتخابات المركزية المعهد الوطني الديمقراطي أن ٦٥٠٠ مراقب ووكيل محلي قد سجلوا للمشاركة ابتداءً من ٦ تشرين أول.

من الواضح أن قبول الجمهور لعملية التسجيل قد زاد خلال الأسابيع الخمسة الأخيرة. وقد تضاعف عدد المسجلين تقريباً منذ بداية فترة التسجيل المبدئية التي امتدت لخمسة أسابيع وحتى النهاية. في الكثير من التجمعات قامت الأغلبية، وفي بعض منها الأغلبية العظمى، من الناخبين المؤهلين بالتسجيل. من المعلومات التي تمكن المعهد الوطني الديمقراطي من الحصول عليها خلال نشاطات المراقبة ومن خلال المناقشات مع لجنة الانتخابات المركزية، يبدو أن هناك نحو ٩٠٠٠٠٠ ناخب فلسطيني قد سجلوا للتصويت حتى الآن. وفي حين أن هذا يعتبر إنجازاً كبيراً، إلا أن المعهد الوطني الديمقراطي يعتقد بأنه ما زال هناك الكثير من الفلسطينيين المهتمين والمستعدين للتسجيل. في بعض المناطق، وبخاصة في مخيمات اللاجئين وبعض المدن الكبرى، كانت معدلات التسجيل منخفضة نسبياً. ويرى المعهد الوطني الديمقراطي أن عدداً أكبر من الناخبين المسجلين سوف يعطي شرعياً أكبر للانتخابات عندما تعقد.

رغم الإنجازات في خلال الفترة الأولية للتسجيل، هناك عدد من المشاكل الجدية التي يلزم التعامل معها.

١ **إمكانية الوصول للتسجيل في القدس:** أنشأت لجنة الانتخابات المركزية سبعة مراكز تسجيل في القدس الشرقية. ولكن في خلال الأسبوع الأول من عمل هذه المراكز، تعرضت لاعتداءات متكررة على يد السلطات الإسرائيلية حسب ما رواه لنا موظفو المراكز الذين أجرينا معهم مقابلات. وهذا أخاف الموظفين وأثنى من عزيمته المسجلين المحتملين، كما قالوا لنا. وبعد أكثر بقليل من أسبوع، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق كافة مراكز التسجيل في القدس الشرقية. وقد احتجز بعض مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية في القدس الشرقية وأخبروا مراقبيننا لاحقاً بأنه قد تم تهديدهم بالاعتقال إذا لم ينقطعوا عن عملهم. ورغم أن لجنة الانتخابات المركزية ردت من خلال إنشاء مراكز خارج الحدود البلدية للقدس، إلا أن عدداً قليلاً من الناخبين توجه إليها. يشترط على الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية أن يحملوا بطاقات هوية خاصة تفرضها عليهم السلطات الإسرائيلية وتمكنهم من العيش في المدينة، وقد خشى الكثيرون فقدان حقهم في السكن في القدس إذا ما اكتشفت السلطات الإسرائيلية أنهم قد قاموا بالتسجيل. ونتيجة لذلك فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية قد حرروا من فرصة التسجيل وقد يحرموا من ممارسة الحق الانتخابي لذلك.

٢ **مشاكل تسجيل في مناطق النزاع:** المواجهات العسكرية في شمال قطاع غزة أدت إلى إغلاق حتى إشعار آخر لعشرات من مراكز التسجيل. كما أن الكثير من الهجمات العسكرية الإسرائيلية الموجهة لأهداف أكثر تحديداً في مناطق أخرى من الضفة الغربية وغزة قد أدت إلى إغلاق الكثير من مراكز التسجيل بشكل مؤقت. وفي بعض الأحوال امتدت فترة الإغلاق أكثر. كما أعلمنا المسؤولون الانتخابيون بأن تواجد الجنود الإسرائيليين أو العربات العسكرية على مقربة من مراكز التسجيل قد جعل الكثير من الناخبين يتقاعسون عن التسجيل حتى عندما بقيت المراكز مفتوحة.

٣ **نقل استمارات التسجيل:** أعلمت لجنة الانتخابات المركزية المعهد الوطني الديمقراطي بأنها لم تتمكن من تأمين مرور نحو ٣٠٠٠٠٠ استمارة تسجيل خارج غزة عبر المناطق الحدودية التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية. وبسبب وجود مركز معالجة البيانات الخاص بلجنة الانتخابات المركزية في رام الله، فقد يعيق هذا تحضير قوائم الناخبين، وهذه قضية لها أهميتها الخاصة بالنسبة للبلديات التي تحدد موعد الانتخابات لها في كانون أول.

٤ **المشاركة الجماهيرية:** أعرب الكثير من الناخبين عن غياب مبدئي للحماس تجاه فكرة التسجيل للانتخابات، وبخاصة بسبب عدم تحديد تاريخ للانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. ورغم الحملة الدعائية التي أطلقتها لجنة الانتخابات المركزية، فبقيت الشكوك قائمة بشأن إمكانية عقد انتخابات وبخصوص أثرها المحتمل مما أبطأ من عملية زيادة الاهتمام بالعملية. في بعض المناطق، بدأ عدد كبير من الناس في التوجه لمراكز التسجيل في الأيام الأخيرة فقط.

٥ **الانتخابات البلدية:** السلطة الفلسطينية دعت إلى انتخابات محلية في نحو ٣٦ من بلدياتها الخمسمائة في ٩ كانون أول. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية أنها تنوي الدعوة لانتخابات في كافة البلديات خلال السنة القادمة. ولكن تخضع الانتخابات المحلية حالياً لقانون يختلف عن قانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وما يسبب التباساً لدى الناخبين وجود اختلاف في قواعد التصويت في الانتخابات المحلية ووجود نظام منفصل للتسجيل للانتخاب. وقد تم إخبار المعهد الوطني الديمقراطي بأن اللجان المنظمة للانتخابات المحلية سوف تعتمد بشكل جزئي على العمل الذي قامت به لجنة الانتخابات المركزية، ولكن هذا لا يكفي للتقليل من الالتباس لدى الناخبين أو لإلغاء عملية الازدواج الإداري غير اللازمة.

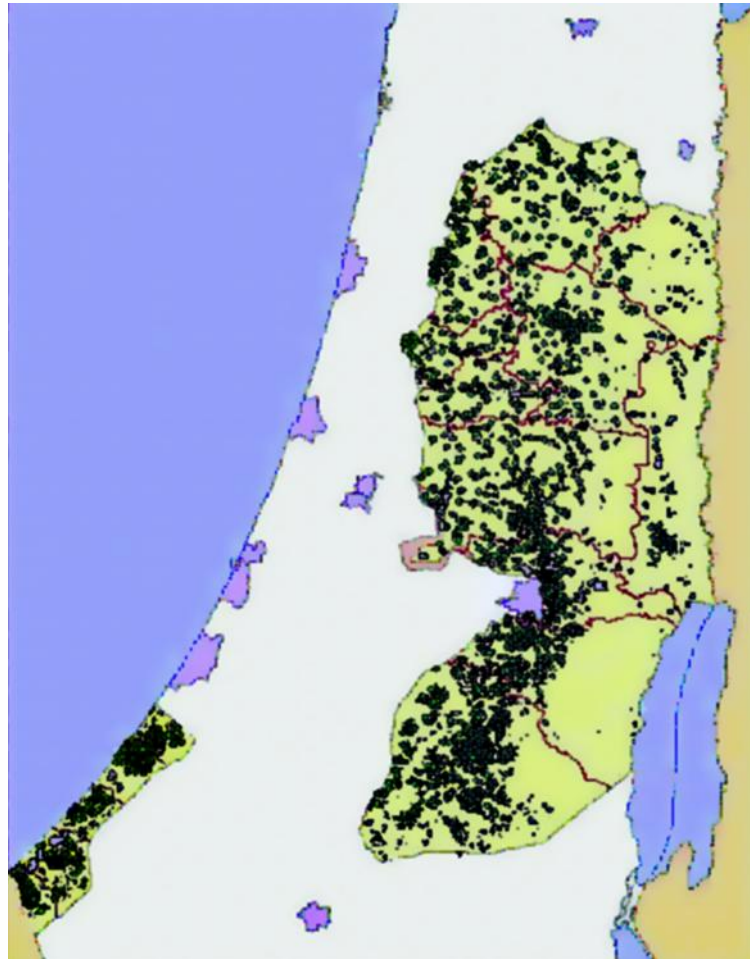
يعتقد فريق المراقبين الخاص بالمعهد الوطني الديمقراطي أن كافة هذه القضايا يمكن حلها ولا بد من التعامل معها. وأن القيام بهذا العمل سوف يساهم في رفع مصداقية الانتخابات الفلسطينية وتعزيز شرعيتها.

- ١ إمكانية الوصول للتسجيل في القدس: يبين إغلاق مراكز التسجيل في القدس الشرقية مدى الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون هناك لممارسة حقوقهم الانتخابية بدون اتفاق سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. قبل انتخابات عام ١٩٩٦، كان قد تم التفاوض على اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل سمح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالتصويت. ويقر المعهد الوطني الديمقراطي بأن الوضع السياسي قد تدهور منذ ذلك التاريخ. ولكن يحث المعهد الوطني الديمقراطي كافة الأطراف على التوصل إلى تسوية تسمح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالاقتراع.
- ٢ تمديد فترة التسجيل: مناطق النزاع: يجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تؤكد على التزامها بتمديد فترة التسجيل في مناطق النزاع، وبخاصة في قطاع غزة، حيث تعطل التسجيل بشكل كبير بسبب الصراع المسلح.
- ٣ نقل استمارات التسجيل: لقد تعاونت إسرائيل لنقل مواد التسجيل داخل قطاع غزة في بداية عملية التسجيل. ويوصي المعهد الوطني الديمقراطي إسرائيل بالاستمرار في تعاونها من خلال السماح بحركة استمارات التسجيل من قطاع غزة إلى الضفة الغربية بطريقة تضمن حماية هذه الوثائق. في الوقت ذاته، يحث المعهد الوطني الديمقراطي لجنة الانتخابات المركزية على التجاوب مع المخاوف الأمنية الشرعية لإسرائيل بطريقة تتوافق مع واجباتها الخاصة بحماية عملية التسجيل.
- ٤ ضمان الوصول الكامل للتسجيل: تسمح عملية التسجيل الحالية للجنة الانتخابات المركزية من أن تنشئ أساساً لجدول ناخبين دائمة يتم تحديثها بشكل منتظم. ويدعم المعهد الوطني الديمقراطي قرار لجنة الانتخابات المركزية الداعي لتمديد عام لفترة التسجيل الحالية بعد انتهاء هذا الأسبوع. وهذا سيضمن لهؤلاء الراغبين في التسجيل أن يتمكنوا من القيام بذلك. كما يجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تزيد من استخدامها لمراكز التسجيل المتنقلة في المناطق المزدحمة والتي أثبتت نجاحها في تسهيل الوصول للتسجيل. وحتى تكون فعالة أكثر، يجب أن يصحب هذه الإجراءات استمرار للحملة الدعائية التي أطلقتها لجنة الانتخابات المركزية. وكذلك للتأكد بعدم حرمان أي ناخب مؤهل ومهتم من حقه في التسجيل والانتخاب، يوصي المعهد الوطني الديمقراطي بأن تدخل لجنة الانتخابات المركزية وسائل لتحديث السجل وبخاصة عندما يتم الإعلان عن تاريخ الانتخابات. وقد يزيد في هذا الوقت اهتمام الناخبين. يدرك المعهد الوطني الديمقراطي أن هذه جهود مكلفة. وإنما نقر بسخاء المانحين الأجانب وبخاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي الداعمين لهذه العملية حتى الآن ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه.
- ٥ توضيح إجراءات الانتخابات البلدية: يثني المعهد الوطني الديمقراطي على جهود التعاون بين لجنة الانتخابات المركزية ووزارة الحكم المحلي. ولكن أفضل طريقة لتقليل الالتباس بين الناخبين وضمان السير العادل والفعال للانتخابات البلدية تكون من خلال موافقة الإجراءات الانتخابية بالكامل ووضع إدارة كافة الانتخابات - التشريعية والرئاسية والبلدية - تحت مظلة لجنة الانتخابات المركزية. ويمكن للمجلس التشريعي الفلسطيني أن يتبنى تشريعات تحدث التغييرات اللازمة للسماح بهذه المواءمة. كما يوصي المعهد الوطني الديمقراطي السلطة الوطنية الفلسطينية أن تحدد جدولاً لعقد الانتخابات في كل سلطة محلية خلال السنة القادمة حتى يكون لدى الناخبين في كل منطقة بلدية قناعة وضمان بأنهم سوف يتمكنون من انتخاب ممثليهم المحليين.

APPENDIX D MAP OF POLLING
CENTER IN THE WEST
BANK, GAZA STRIP AND
EAST JERUSALEM

د- خريطة مراكز

الاقتراع في الضفة الغربية
وقطاع غزة والقدس الشرقية



- ٩٩٨ مركز اقتراع اعتيادي (منقط بالأخضر)
- ٦٤ مركز اقتراع خاص بالسجل المدني (منقطة باللون البنفسجي)
- ٦ مكاتب بريد خاصة باقتراع "الغائبين" في القدس الشرقية

٥- أعضاء بعثة ما قبل الانتخابات

أعضاء فريق التقييم ما قبل الانتخابات الخاص بالانتخابات
الرئاسية الفلسطينية . ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥

NDI PRE-ELECTION ASSESSMENT PALESTINIAN PRESIDENTIAL ELECTION
January 9, 2005

DELEGATION
MEMBERS

أعضاء الوفد

ليسلي كامبل (Leslie Campbell)

شريك رئيسي ومدير إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

جينيفر كولينز-فولي (Jennifer Collins-Foley)

مستشارة في إدارة الانتخابات
الولايات المتحدة الأمريكية

جوزيف هول (Joseph Hall)

مثل إقليمي رئيسي، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

ماثيوز هودز (Mathews Hodes)

مدير، برنامج فض النزاعات، مركز كارتر
الولايات المتحدة الأمريكية

أودري ماك لوغلين (Audrey McLaughlin)

عضو سابقة في البرلمان وزعيمة حزب الديمقراطيين الجدد
مديرة برامج رئيسية مقيمة، المغرب، المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

شانون أو كونيل (Shannon O'Connell)

مديرة مقيمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

١- أعضاء بعثة يوم الانتخابات

الانتخابات الرئاسية الفلسطينية . ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥

NDI ELECTION OBSERVATION MISSION PALESTINIAN PRESIDENTIAL ELECTION
January 9, 2005

DELEGATION
LEADERSHIP GROUP

المجموعة القائدة للبعثة

جيمي كارتر (Jimmy Carter)

رئيس مشارك للبعثة
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق

كارل بليد (Carl Blidt)

رئيس مشارك للبعثة
رئيس وزراء السويد السابق

كريستين تود وايتمان (Christine Todd Whitman)

رئيسة مشاركة للبعثة
حاكمة سابقة لولاية نيو جيرسي
مديرة إدارية سابقة لوكالة حماية البيئة
الولايات المتحدة الأمريكية

لويس كابس (Lois Capps)

عضو في الكونغرس
الولايات المتحدة الأمريكية

جيفارينا دجوهان (Gefarina Djohan)

نائب أمين سر، حزب اليقظة الوطني
أندونيسيا

كمال حسين

رئيس حزب منتدى الشعب
وزير سابق للشؤون الخارجية
بنغلادش

زلاتكو لا غومدجيا (Zlatko Lagumdžija)

زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي

رئيس وزراء سابق

البوسنا والهرسيك

جون شاهين (Jeanne Shaheen)

الحاكم السابق لولاية هامبشاير

الولايات المتحدة الأمريكية

كينيث وولاك (Kenneth Wollack)

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

DELEGATION
MEMBERS

أعضاء الوفد

بول أدامز (Paul Adams)

مدير مقيم سابق، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني، مراسل سابق في الشرق الأوسط

لصحيفة جلوب أند ميل (Globe and Mail)

كندا

لارا شهريار علامه (Lara Shahriyar Alameh)

طاقم مهني، لجنة العلاقات الدولية، مجلس النواب الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية

هاريت بابيت (Harriet Babbitt)

سفيرة أمريكية سابقة لمنظمة الدول الأمريكية

نائب مدير إداري سابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

إريك بجورولوند (Eric Bjornlund)

مؤسس ومدير مؤسسة الديمقراطية الدولية

نائب إقليمي سابق في آسيا للمعهد الديمقراطي الوطني

الولايات المتحدة الأمريكية

ليسلي كامبل (Leslie Campbell)

شريك رئيسي ومدير إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المعهد الديمقراطي الوطني

كندا

دايفد كارول (David Carroll)

مدير مرحلي، برنامج الديمقراطية، مركز كارتر

الولايات المتحدة الأمريكية

جايمس ي . كارتر الثالث (James E. Carter III)
مستشار، مركز كارتر
الولايات المتحدة الأمريكية

جنيفر كولينز – فولي (Jennifer Collins - Foley)
مستشارة في إدارة الانتخابات
الولايات المتحدة الأمريكية

تشارلز كوستيلو (Charles Costello)
مدير سابق، برنامج الديمقراطية، مركز كارتر
مدير سابق، برنامج الديمقراطية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
الولايات المتحدة الأمريكية

ريتا دي مارتينو (Rita DiMartino)
نائب رئيس، حزب نيويورك الجمهوري
عضو مجلس إدارة، الوقف الوطني للديمقراطية
الولايات المتحدة الأمريكية

جوي دراكر (Joy Drucker)
نائب رئيس، مؤسسة ستون بريدج الدولية (Stonebridge International LLC)
نائب مدير سابق، مكتب واشنطن لمجلس الشؤون الخارجية
الولايات المتحدة الأمريكية

لارا فريدمان (Lara Friedman)
مديرة خدمات سابقة للشؤون الخارجية، وزارة الخارجية الأمريكية
الولايات المتحدة الأمريكية

لاري غاربر (Larry Garber)
مدير سابق لبعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الضفة الغربية وقطاع غزة
الولايات المتحدة الأمريكية

ريبكا هايسيج (Rebecca Haessig)
مديرة برامج رئيسية مقيمة سابقة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

جوزيف هول (Joseph Hall)
ممثل إقليمي رئيسي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

شيرلي روبنسون هول (Shirley Robinson Hall)
مندوبة سابقة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة
عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

جايمي هانلي (Jamie Hanley)
عضو في منتدى السياسة الوطنية لحزب العمال
المملكة المتحدة

حسين حقاني
أكاديمي زائر، وقف كارنجي للسلام العالمي
الباكستان

ماتيو هودز (Matthew Hodes)
مدير، برنامج فض النزاعات، مركز كارتر
الولايات المتحدة الأمريكية

كيفين جونسون (Kevin Johnson)
شريك رئيسي ومؤسس مشارك في الشركاء العالميين في الحرية (Liberty Global Partners)
مدير مقيم سابق، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

رونالد جونسون (Ronald Johnson)
رئيس مجموعة الآن للاتصالات (NOW Communications Group Inc.)
كندا

إمري كوكاوغلي (Emre Kocaoglu)
رئيس، المؤسسة الديمقراطية التركية
تركيا

جوان ماري كوملوس (Joan Marie Komlos)
مديرة إعلامية سابقة، لجنة الولايات المتحدة الخاصة بالمناظرات الرئاسية
الولايات المتحدة الأمريكية

سكوت لاسينسكي (Scott Lasensky)
معهد السلام الأمريكي
الولايات المتحدة الأمريكية

اليكسندر لونغوليوس (Alexander Longolios)
الرئيس السابق لمجلس نواب برلين
ألمانيا

زوران لوسيك (Zoran Lucic)
مدير تنفيذي ل CeSID
الصرب

لويس مانيلو (Lewis Manilow)
رئيس سابق للجنة الأمريكية الاستشارية الخاصة بالدبلوماسية العامة
عضو مجلس إدارة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

منى مكرم-عبيد
أمين سر، حزب الغد
جمهورية مصر العربية

أودري ماك لوغلين (Audrey McLaughlin)
عضو سابق في البرلمان وزعيمة الحزب الديمقراطي الجديد
مدير برامج رئيسي مقيم، المغرب، المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

مونیکا ماك ويليامز (Minica McWilliams)
مثلة سابقة في الجمعية العمومية في أيرلندا الشمالية
أستاذة الدراسات النسائية والسياسة الاجتماعية، جامعة ألستر
أيرلندا الشمالية

بارتيك ميرلو (Patrick Merloe)
شريك رئيسي ومدير العمليات الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

أولغا ميلوسافيفيتش (Olga Milosavljevic)
مديرة التسويق، شركة تشارلز شواب وشركاه
مراقبة انتخابات سابقة، أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط
الولايات المتحدة الأمريكية

عبد العزيز نوعايدي
استاذ القانون الدولي
عضو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
المغرب

شانون أو كونيل (Shannon O'Connell)
مديرة مقيمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

مولي رايزر (Molly Raiser)
رئيس بروتوكول سابق، وزارة الخارجية الأمريكية
رئيس اللجنة الأمريكية لدى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
عضو مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

م. ج. روزينبرغ (M. J. Rosenberg)
محلل لشؤون الشرق الأوسط
الولايات المتحدة الأمريكية

مارا رودمان (Mara Rudman)
نائب رئيس رئيسي للتخطيط الاستراتيجي، مركز التقدم الأمريكي
نائب مساعد سابق لرئيس شؤون الأمن الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

رانجيت سينغ (Ranjit Singh)

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة ماري واشنطن
مدير مقيم سابق، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأمريكية

جوزافينا توبالي (Jozefina Topalli)

نائب رئيس البرلمان
ألبانيا

بيرنا تور كيلبي (Berna Turkili)

مؤسس الحركة الأوروبية ٢٠٠٢ ومؤسس شريك في كادير
تركيا

دبرا أولمر (Deborah Ullmer)

مدير عام، برنامج الانتخابات الفلسطينية، المعهد الديمقراطي الوطني

فرانيسكو فيرتووزو (Francisco virtuoso)

مدير مركز غومبلا وعضو في مؤسسة أوكو الانتخابية
فنزويلا

دينا كونجيليو (Deana Congileo)

سكرتيرة إعلامية لرئيس أمريكا السابق جيمي كارتر، مديرة الإعلام العام، مركز كارتر

أفري دافيس - روبرتس (Avery Davis-Roberts)

مديرة مكتب، الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، مركز كارتر

روبرت إلزي (Robert Ellzey)

مدير التطوير، مركز كارتر

نانسي كونغسمارك (Nancy Konigsmark)

مديرة تحديد المواعيد للرئيس السابق جيمي كارتر، مركز كارتر

جوشاوا روبرتس (Joshua Roberts)

مدير مكتب، الشرق الأوسط ووسط آسيا، برنامج فض النزاعات، مركز كارتر

رولا عطار

مديرة برامج مقيمة، الأردن، المعهد الديمقراطي الوطني

يوسف عوض الله

مساعد مدير مشروع مقيم، الضفة الغربية وغزة، المعهد الديمقراطي الوطني

تانيا عواد

مديرة إدارية، الضفة الغربية وغزة، المعهد الديمقراطي الوطني

مايكل بالداسارو (Michael Baldassar)

مساعد برامج، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

كارولين باكستر (Caroline Baxter)

منسقة إقليمية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

رولا دغاس

مساعدة برامج مقيمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

غدير دجاني

مساعدة برامج رئيسية مقيمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

سيغلي دوهرتي (Sighle Doherty)

مدير إداري، المكتب التنفيذي، المعهد الديمقراطي الوطني

ريلبي ب. فولدس (Riley B. Folds)

مدير العمليات، المعهد الديمقراطي الوطني

جون فريديبرغ (Jean Freedberg)

مدير الشؤون العامة، المعهد الديمقراطي الوطني

جريغوري هويل (Gregory Houel)

مدير برامج، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

ليلي جعفر

مساعدة برامج مقيمة، لبنان، المعهد الديمقراطي الوطني

إيريك كيسلر (Eric Kessler)

مدير برامج رئيسي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

مريم خازيوري

محاسبة الطاقم، المعهد الديمقراطي الوطني

نهى مصلح

مستشارة مقيمة للشؤون السياسية، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

كايت أودونيل (Kate O'Donnell)

مساعدة مشاريع مقيمة، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

أليكس باسكال (Alex Pascal)

متدرب مقيم، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

لندا بترسون (Linda Petterson)

مديرة برامج، العمليات الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني

فلاديمير بران (Vladimir Pran)

مدير برامج رئيسي مقيم، الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الديمقراطي الوطني

إيمي ثاير (Amy Thayer)

مساعدة برامج رئيسية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني

National Democratic Institute
for International Affairs

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306

الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: +1 (202) 728 5500

فاكس: +1 (202) 728 5520

www.ndi.org

